

دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق
خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ نموذجاً
قراءة تحليلية

Role of Religious Authority in Defense of Iraq
(Friday Sermons in 2014 as a Nonpareil :
Analytical Reading)

أ.م.د. مجيد حميد عباس الحدرابي

Asst.Prof.Dr.Majeed Hameed `Abbas Al-Hardawi

دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق
خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤
انموذجا

قراءة تحليلية

Role of Religious Authority in Defense of Iraq
(Friday Sermons in 2014 as a Nonpareil :
Analytical Reading)

أ.م.د. مجيد حميد عباس الحدرراوي
جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم التاريخ

Asst.Prpf.Dr.Majeed Hameed `Abbas Al-Hardawi
College of Arts,University of Kufa

majeedh.alhadrawi@uokufa.edu.iq

تاريخ التسليم: ٢٠١٨/٣/١

تاريخ القبول: ٢٠١٨/٣/٢٠

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث :

تعرض العراق في عام ٢٠١٤ الى هجمة ارهابية شرسة قادتها مجاميع (داعش) الارهابية المدعومة من جهات اقليمية ودولية ، وكان هدفها اسقاط الدولة العراقية وقتل واستعباد مواطنيها بعد استباحة اعراضهم ومقدساتهم ، وقد نجحت اول الامر في احتلال عدد من المدن العراقية وارتكاب المجازر الدامية فيها بحق المواطنين ، جرى كل ذلك وسط تراجع خطير اصاب المؤسسة الامنية وجعلها عاجزة عن الاضطلاع بدورها في صد هذه الهجمة الارهابية وفي ظل تلك الظروف الصعبة والعسيرة اشرق دور المرجعية في الدفاع عن العراق ، وقد اختلفت هذه الدراسة التحليلية في خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤ بتوضيح وإبراز الدور الحاسم للمرجعية ، وبعد ان عرضنا ما جاء في الخطب من مواقف ونصائح وإرشادات يمكن القول بموضوعية تامة ان المرجعية شكلت صمام الامان لوحدة العراق وتماسك نسيجه الاجتماعي ، لذا فإن دورها في الدفاع عن وحدة العراق وسلامة شعبه والمطالبة بحقوقه الدستورية شكل اولوية وثابتاً محورياً وأساسياً لجميع الخطب السياسية التي القاها ممثلا المرجعية في كربلاء من على منبر الجمعة .

وتبين من خطب المرجعية ان الدفاع عن وحدة العراق وسيادته وسلامة شعبه وتماسك نسيجه الاجتماعي كان الهدف الاساس من اعلان فتوى الدفاع المقدس في ١٣ حزيران ٢٠١٤ . ولم يرد في خطب المرجعية اي دعوة ذات منطلق طائفي ، وان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة انها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن اهل السنة : « لا تقولوا اخواننا بل قولوا انفسنا » ، وانها عبرت في مناسبات كثيرة عن وقوفها ودفاعها عن المسيحيين والايديين والشبك والتركان والصابئة وعن كل مكونات الشعب العراقي الاخرى من دون استثناء.

Abstract

In 2014 Iraq was under heavy ferocious attack led by bloody violent militia known later as (ISIS). Supported by regional and international governments and governmental bodies, ISIS aimed to sieze the Iraqi soil, kill and enslave its people. At the beginning ISIS managed to take control of several Iraqi cities and provinces utilizing the terrorizing ways and horrible vandalizing techniques that put the iraqi security forces under high pressure and serious chaotic circumstances of failure and fluctuations. Despite this complicated situation, The Grand Marjjiyah assumed its leading protective role. Unifying and unity-seeking speeches have been delivered in Karbala and Najaf .

Those political Jumaah speeches played an active part in keeping the Iraqi national spirit. Thus, The Grand Marjjiyah proved to be the sword that protects the whole Iraqi land by means of unbiased speech that has been produced in different critical situations.

All Marjjiyah's Speeches confirmed the unity of Iraqi lands and supported the brotherhood of Iraqis whether they were muslim Suni or Shiite, Chirstians, Izidis, Shabbak, Turkmen or other religous sects of Iraq. They always insisted on sticking to the The Iraqi Brotherhood.

مقدمة البحث :

مثّل عام ٢٠١٤ المرحلة الأخطر التي عاشها العراق ، اذ كان وجود الدولة مهدداً بالخطر ، بعد أن اجتاحت القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار أراضيها ، واستولت على ثلاث محافظات هي نينوى وصلاح الدين والانبار وأجزاء من محافظة ديالى وأسست دولتها المزعومة بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام) والمعروفة اختصاراً بداعش ، التي تعاضم خطرها الى حد التهديد باستهداف المحافظات العراقية جميعها ، لاسيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف . حدث كل ذلك في ظل تراجع خطير أصاب أداء الأجهزة الأمنية ، فضلاً عن تقاطع مواقف القوى السياسية وتباينها أزاء تلك الأحداث الخطيرة ، الامر الذي أضعف ثقة المواطنين في قدرة تلك الاجهزة على حماية العراق وشعبه .

ومن هذا المنطلق ونظراً لحرارة الأوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية وتباينها بل تقاطعها في الموقف من الاجتياح الداعشي لمدن العراق الغربية ، وما رافق ذلك من التظليل الاعلامي العربي الذي عدّه اول الامر بـ(ثوار عشائر) ، و(انتفاضة أهل السنة) ، اشرق دور المرجعية الدينية في انقاذ الدولة العراقية من الانهيار ، وهنا يبرز السؤال الاتي : هل كانت المرجعية الدينية وقتذاك مستوعبة الظروف السياسية واختلاف المواقف الداخلية والإقليمية والدولية ؟ وكيف استطاعت المرجعية الدينية اجهاض المراهنات التكفيرية الداعشية القائمة على مقولات طائفية متمثلة بـ(الدفاع عن أهل السنة في العراق) والرامية لخلق حرب اهلية طائفية وكسب التأييد والشرعية في العالمين العربي والإسلامي لأعمالها العسكرية في العراق ؟ .

تكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، حمل الاول عنوان : (موقف المرجعية الدينية من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في العراق قبل فتوى

الدفاع الكفائي) بيّن فيه أبرز القضايا الاجتماعية التي أولتها المرجعية عناية فائقة فضلاً عن مواقف المرجعية من الملمفين السياسي والامني ، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان : (دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق ووحدته) ، وتضمن عرضاً مفصلاً لمواقف المرجعية ونصائحها ومطالب وارشادات وحتى انتقادات المرجعية لمختلف القضايا والتي كان الهدف الاول والأخير منها هو مصلحة العراق والحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوق شعبه . فيما تضمنت الخاتمة اهم النتائج التي توصل اليها البحث .

اعتمد البحث اعتماداً أساسياً في مصادره على خطب الجمعة للمرجعية الدينية العليا من على منبر الجمعة في مدينة كربلاء المقدسة التي بلغ عددها عام ٢٠١٤ (٥٢) خطبة .

المبحث الاول : موقف المرجعية الدينية من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في العراق قبل فتوى الدفاع الكفائي

اولا : الجانب الاجتماعي :

تمثل خطبة الجمعة في كربلاء المقدسة احدى الشعائر العبادية التي يحرص المؤمنون على أدائها هذا من جانب، ومن جانب اخر تعد احدى ابرز قنوات التواصل بين المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف والمجتمع العراقي على وجه الخصوص، فمن خلالها ينقل ممثل المرجعية الى المجتمع توصيات وإرشادات ونصائح المرجع الاعلى السيد علي السيستاني^(١)، كما انه ينقل الى الرأي العام والحكومة معاناة الفئات المحرومة في المجتمع وما يستجد من مشاكل وتحديات على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والأمنية ، وتبين من الاطلاع على خطب الجمعة في مدة البحث ان منبر الجمعة صار أشبه ما يكون بحلقة الوصل بين المجتمع من جهة والحكومة من جهة اخرى، فكثير من الناس يفدون على ممثلي المرجعية في كربلاء لغرض عرض مشاكلهم على أمل السعي لإيجاد الحلول المناسبة لها ، ومن هذا المنطلق فقد حظيت خطبة الجمعة باهتمام بالغ من الجهات الرسمية والشعبية في العراق وخارجه ، اذ ان المرجعية تهدف في بيان موقفها من الاوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية في خطب الجمعة الى ارساء ما يمكن تسميته بالثوابت الوطنية الراسخة التي لا تحيد عنها ، والتي تحاول تكرارها باستمرار لخلق حالة من الوعي بأهمية تلك الثوابت التي يأتي في مقدمتها حفظ كيان العراق ووحدته وسلامة ابنائه وتعايشهم بسلام ووثام .

تضمنت خطب الجمعة عرضاً لأبرز القضايا الاجتماعية التي اولتها المرجعية عناية فائقة الا وهي ظاهرة ارتفاع^(٢) معدلات الفقر والبطالة ، فقد اكد ممثل المرجعية

ان بعض المحافظات العراقية بحسب الاحصاءات الرسمية تعاني من ارتفاع نسبة الحرمان فيها اكثر من غيرها ، اذ لا تتوفر في هذه المحافظات خطة سياسية تنموية يمكن من خلالها توظيف واستثمار ما تمتلكه تلك المحافظات من قدرات زراعية او جغرافية او صناعية يمكن من خلالها توفير المشاريع التي تغطي بعض النقص الحاصل وما تعانيه نسبة الحرمان المرتفعة ، ومن باب التحذير للحكومة بين ممثلي المرجعية النتائج التي يمكن ان تترتب على ارتفاع نسبة الحرمان في تلك المحافظات وشعور ابنائها بالغبن والتمييز، وان ذلك قد يقود الى شعور بالظلم الاجتماعي ، وهذا الشعور الاجتماعي والنفسي عند مواطني هذه المحافظات له تأثير وتداعيات سلبية فلا بد من وضع معالجات^(٣) ، وهذه المعالجات تتمثل بضرورة توفر سياسة اقتصادية تنموية يمكن من خلالها تشخيص ما تتميز به هذه المحافظات من قدرات وإمكانات زراعية، فبعض المدن لها امكانيات زراعية اكثر، وتكون هناك سياسة تنموية توظف هذه القدرات في توفير شيء من الموارد المالية لهذه المحافظات أو مشاريع تجارية بحسب موقعها الجغرافي^(٤) .

وقد اشارت المرجعية الى أن العراق بلد غني بموارده إلا ان الكثير من اهله يعيشون معيشة الفقراء ، وأوضحت أسباب هذا التناقض، وأبرزها : التعثر في القطاعين الاقتصادي والزراعي بما نصه : « الصناعات اصبحت شبه ميتة وهناك كم هائل من المعامل أغلقت ... والجانب الزراعي يعاني من مشكلة ايضا لا تحدث عن موسم او موسمين ... »^(٥) تعتقد المرجعية أن مقومات التطور الاقتصادي في العراق متوفرة ولكن المشكلة من وجهة نظر المرجعية تكمن في انه « ينقصنا حالة التنمية التي لا نرى في الأفق حلاً حقيقياً لها ، والاعتماد على عنصر النفط فقط هذا خطأ اقتصادي ... »^(٦) ولكن ما هو الحل الذي تطرحه المرجعية لمعالجة هذه المشكلة؟ « الحل أن

نبني اقتصادا متعدد المداخل، لان العراق بلد يحتوي هذه الامكانات»^(٧) ، وبهذه الحالة يمكن امتصاص البطالة وتشغيل الشباب من خريجي الكليات والمعاهد وغيرهم الذين يبحثون عن فرصة عمل .

ولاحظت المرجعية في خطبة ٤ نيسان ٢٠١٤ انه على الرغم من توافر الموارد المالية الكبيرة من عوائد بيع النفط الا انه لا توجد خطط تنموية حقيقية تنهض بالاقتصاد وتوفر للمواطنين حياة كريمة ، فهناك الملايين ممن يعيشون تحت خط الفقر ، والنشاط الزراعي والصناعي في ادنى المستويات ، ومن ناحية استشراف الفساد المالي والإداري فحدث ولا حرج بحسب تعبير ممثل المرجعية حتى عد العراق من الدول الاكثر فسادا في العالم ، وخلص ممثل المرجعية الى نتيجة مفادها اننا في ظل هذه الاوضاع نحتاج حاجة ماسة الى التغيير نحو الافضل وهو لا يتحقق الا بأيدينا نحن المواطنين^(٨) ، وعلى صعيد متصل تحدث ممثل المرجعية عما يخص السلطة التنفيذية داعيا اياها السعي الى توفير الخدمات ، فهناك مشاريع خدمية حصلت لكنها فشلت وعلى السلطة التنفيذية ان تدقق وتبحث عن اسباب الفشل^(٩) ودعا الى اثناء مشكلة العاطلين عن العمل ، فهناك بطالة حقيقية لأشخاص في قمة العطاء يمتلكون المؤهلات العلمية والبدنية ويجب ان يشتغلوا لصالح البلد^(١٠)

ونظرا لأهمية التعليم^(١١) والعملية التربوية لأي بلد ، ولكونها من المقومات الاساسية لتطور الشعب وازدهاره ورقيه ولكونها من المعايير يقاس بها مدى تقدم الشعب وتطوره عبرت المرجعية عن الحاجة الى وضع دراسة تربوية شاملة يشخص من خلالها الخلل في العملية التربوية من الجوانب جميعها وتوضع في هذا التشخيص المعالجات الجذرية للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية في العراق^(١٢) وشددت

المرجعية في خطبة الجمعة ليوم ٢١ شباط ٢٠١٤ على لسان ممثلها الشيخ عبد المهدي الكربلائي^(١٣) على مشكلة الأمية في العراق خاصة وان العراق يمر بتحد كبير مع الارهاب وايضا يمر بتحد كبير مع الجهل والفقير فهي كالمعركة مع الارهاب لها تداعيات خطيرة ان اهملت ، ولا بد من وضع حلول ومعالجات لها وذلك لاهميتها في بناء العراق والمواطن العراقي^(١٤)

ودعا ممثل المرجعية اعضاء مجلس النواب ان يسعوا سعيا حثيثا من اجل احداث مشاريع تربية وهذه المشاريع بحسب ممثل المرجعية ليس المقصود منها التعليم فقط وانما هي تلك المشاريع التي تعود الناس في المؤسسات والمجتمع على النظام واحترام القوانين والمحافظة على النظافة العامة^(١٥)

عبرت المرجعية عن ادانتها ورفضها واستنكارها لبعض العادات السيئة الدخيلة على المجتمع العراقي التي بينها ممثلها في كربلاء السيد احمد الصافي^(١٦) في خطبة يوم ١٤ شباط ٢٠١٤ كظاهرة الاعتداء على الاطباء^(١٧) وعدها مشكلة خطيرة اذ يتهم الطبيب فورا اذا توفى الشخص الذي يعالجه « ويهدد حتى بالسلاح من بعض الاقزام لأن لديه منصبا او عنده مكانا او يمكنه الدخول الى اي مكان ولا يمكن ان يتكلم مع احد متهما الطبيب بقوله انت قتلت والدي او اخي او قتلت والدتي... »^(١٨) وقد دعا المؤسسة الصحية أن تحمي اطباءها حتى يشعر الطبيب أن مؤسسته تحميه ، فاذا أخطأ فالمؤسسة هي التي تحاسبه أما ترك هذه الامور لشريعة الغاب فهذا أمر في منتهى الخطورة بحسب تعبير ممثل المرجعية^(١٩) .

ثانيا : الجانب السياسي

اما عن موقف المرجعية في الشأن السياسي فقد واكبت باهتمام بالغ تطورات الازوضاع السياسية في العراق وعبرت باستمرار عن موقفها بالنصح والإرشاد تارة وبالنقد تارة اخرى داعية الأطراف السياسية الى أن تجعل من خدمة العراق وأبنائه والحفاظ على وحدة كيانه خيارها الاول ، وفي الوقت الذي كانت فيه الازوضاع السياسية في البلد متأزمة عبر ممثل المرجعية السيد احمد الصافي في خطبة ٣١ كانون الثاني ٢٠١٤ عن امتعاضه الشديد من سوء الازوضاع العامة^(٢٠) في البلاد التي يعاني ابناءؤها من هموم كثيرة «ولعل الهم الاكبر هو اننا لا نعلم اين يسير العراق يعني اين ستتهي بنا الامور في البلد وسأتكلم بشكل واضح وصريح وليفتح لي المسئولون اذانهم ومن الجهات جميعها اقول أنا بوصفي مواطناً يومياً افتح عيني على مشكلة وننام على مشكلات في العراق وأصبحت حالة المشكلات ان المشكلة تولد مشكلات ولا نرى اي أفق لحل المشكلات»^(٢١) وازاء هذا الوضع دعا ممثل المرجعية المسؤولين السعي للتخفيف من معاناة المواطنين وإنهاء المشاكل بالجلوس الى طاولة الحوار وإيجاد حلول للمشاكل « اجلسوا وتباحثوا وتكلموا فيما بينكم وحلوا المشكلة داخليا ، افرزوا من يريد سوءا ومن يريد خيرا»^(٢٢)

وقد وجدت المرجعية ان الانتخابات النيابية في ٣٠ نيسان ٢٠١٤ يمكن ان تكون حلا لمشاكل العراق وأزماته السياسية لذا اولتها اهتماما كبيرا منذ وقت مبكر من موعد اجرائها فقد اكدت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٤ وعلى لسان ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما نصه : « لا بد من اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ولا يقبل اي تأجيل لها وعلى المفوضية

ان تقوم بتوفير المقومات جميعها اللوجستية والفنية من اجل ان تجري الانتخابات في موعدها المحدد والمقرر»^(٢٣) ، وحث المرجعية المواطنين على ضرورة الحصول على بطاقة الناخب الالكترونية ودعتهم « الا يتوانوا ولا يتهاونوا في الحصول على هذه البطاقة الذكية لان هذا التهاون والتواني يؤدي الى التضييع والتفريط من قبل المواطن في ممارسة حقه الدستوري بانتخاب من يمثله في مجلس النواب ، ولذلك تحث المرجعية الدينية العليا المواطنين جميعهم على ان يقوموا بتحصيل هذه البطاقة الذكية»^(٢٤) ، فيما طالبت المفوضية بتوفير الاليات التي تسهل وتيسر للمواطنين الحصول على البطاقة الذكية .

وفي الخطبة نفسها تطرقت المرجعية الى توتر الاوضاع السياسية والأمنية في العراق ، وقد وصف الشيخ الكربلائي الاحداث التي مر بها العراق انذاك بالمؤلمة مشددا على ان لا تكون « سببا وموجبا لضعف المعنويات لدى المواطنين وحصول حالة من اليأس لدى البعض فان الكثير من الشعوب مرت بمخاضات عسيرة وظروف أصعب من ذلك ومع هذه الظروف الصعبة فقد انقضت تلك السنين العجاف وعاشت تلك الشعوب في ضوء صمودها وصبرها حياة مستقرة ومتطورة ولا بد ان يكون الانسان متمسكا بالأمل في زوال هذه الظروف الصعبة وان تتحلى بالصبر والصمود والتضحيات للوصول الى مستقبل جيد وامن لهذا البلد والشعب الجريح...»^(٢٥)

وفي الوقت الذي انشغل فيه اعضاء مجلس النواب بتضمين قانون التقاعد الموحد فقرات تضمن لهم امتيازاتهم الشخصية ربطت المرجعية بين هذا السلوك السياسي والانتخابات ووجدت فيه فرصة مناسبة للناخب العراقي لان يدقق النظر في اختياراته في الانتخابات القادمة ، فقد انتقد ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي

الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ ٧ شباط ٢٠١٤ مجلس النواب بشدة وذلك بسبب الامتيازات التي تضمنها قانون التقاعد الموحد اذ ان مجلس النواب « اخفق مرة اخرى في ان يلبي مطالب المواطنين فقرر لأعضائه ولكبار المسؤولين وذوي الدرجات الخاصة امتيازات واستثناءات بغير وجه حق^(٢٦) ، وقد كان المواطنون منذ سنوات يطالبون بإقرار قانون التقاعد الموحد بما يحقق العدالة الاجتماعية وطالبت بذلك المرجعية الدينية العليا التي تعبر عن ارادة الشعب مرارا وتكرارا حيث طالبت بذلك ... ودعت الى اتخاذ اجراءات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة ولكن نجد ان اغلب الاعضاء الحاضرين في جلسة مجلس النواب أبوا ان يجتمروا بالإرادة الشعبية ، وهذا الامر ينبغي أن يلفت نظر المواطنين وهم على ابواب الانتخابات ان يجددوا النظر في من سيختبونه ويدققوا في اختياراتهم وينبغي لهم ان لا ينتخبوا الا من يتعهد لهم مسبقا بإلغاء هذه الامتيازات غير المنطقية كما يفترض بالمحكمة الاتحادية ان لا تتمر هذه المادة من القانون التي تخالف روح الدستور^(٢٧)

ودعت المرجعية المواطنين الى المشاركة الفاعلة والواسعة في الانتخابات وان المسار الافضل للتغيير يأتي بالمشاركة الواسعة في الانتخابات ، داعية في الوقت نفسه المفوضية والحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات باتخاذ اجراءات واسعة لإيصال البطاقات الانتخابية الى اكبر عدد بل الى جميع المواطنين الذين يحق لهم التصويت^(٢٨)

كررت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٨ شباط عبر ممثلها في كربلاء السيد الصافي تأكيد ضرورة مساهمة المواطنين في الانتخابات مساهمة جادة وفاعلة من اجل تغيير الحال نحو الاحسن، وهذا التغيير لا يتحقق بالامتعاض او الانكفاء او بحالة القدام مثل الماضي او تسويغات اخرى يستسلم المواطن لها ، واكد في الوقت

نفسه اهمية البطاقة الالكترونية الانتخابية لأنها وثيقة رسمية ، فهي وثيقة معتبرة بوصفها حقاً من حقوق المواطن العراقي، وقال في هذا الصدد ما نصه :« فلا بد ان اسعى لها اولاً وثانياً ولا بد أن لا اهملها ولا ابيعها، تستغربون من قضية البيع نعم ممكن هذه الحالة عندما يكون الانسان اساساً منكفئاً وليس له رغبة في ذلك...» (٢٩)

وضح ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي في خطبة الجمعة بتاريخ ٧ اذار ٢٠١٤ بشيء من التفصيل جواب مكتب السيد السيستاني على السؤال الموجه من بعض المواطنين حول الانتخابات ، وقد جاء في السؤال : (لقد اكدت المرجعية الدينية وقوفها على مسافة واحدة من الجميع ، هل هذا يعني انها على المسافة نفسها بين من صوت للفقرة ٣٨ سيئة الصيت من قانون التقاعد الموحد وبين من لم يصوت عليه ، ومن ادى واجبه كنائب ولم يؤده ؟ وهل تقف المرجعية الدينية على نفس المسافة بين المسؤول الذي فشل في ادارة الملفات المنوطة به من الملف الامني او الاقتصادي او الخدمي او السياسي وبين من لم يثبت بحقه اي تقصير ولم يقصر في واجبه ؟ علماً ان موقف المسافة الواحدة من الجميع الذي تتبناه المرجعية الدينية العليا يحاول الانتهازيون والفاشلون والمقصرون خداع الناس بأنها راضية عنهم...» (٣٠)

وكان جواب مكتب السيد السيستاني عن السؤال اعلاه : ان سماحة السيد يحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار الصالح الكفاء ولا يدعم اية قائمة او مرشح بخصوصه ، وشدد ممثل المرجعية على ان سماحة السيد يحث على امرين : الاول : هو اصل المشاركة في الانتخابات لمجلس المحافظات ومجلس النواب والغرض من ذلك هو الحفاظ على مبدأ الانتقال والتداول السلمي للسلطة ، وترسيخ اشتراك مكونات الشعب العراقي جميعها في ادارة شؤون البلاد مما يعزز شعورها بتحقيق ركن اساسي من اركان العدالة الاجتماعية وعدم شعورها

بالتهميش والاقصاء وان ذلك يؤدي بالنتيجة الى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. واكد ان أحد المطالب الجوهرية من الانتخابات هو التغيير نحو الافضل الذي يمكن ان يتحقق بالمشاركة اولا ، وحسن الاختيار ثانيا ومعنى ذلك بحسب تعبير ممثل المرجعية ان الانتخابات هي الالية الاساسية لتكوين حكومة رشيدة وصالحة ومجلس نيابي يقوم بدوره كما يفترض وفق الدستور ومصالح الناس وان التغيير المطلوب هو ذلك التغيير الذي يكون شيئا صحيحا ومناسبا ومفيدا للمجتمع بصورة عامة (٣١).

اما الامر الثاني : فبيّن ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي ان السيد السيستاني لم يترك بيان معايير حُسن الاختيار مجهولة او غامضة بل اوضح الالية الموصلة لذلك فوضع اساسين للاختيار الحسن والصحيح : الاساس الاول هو توافر عنصر الكفاءة - في المرشح- لنضمن حسن الادارة وحسن الاداء من النائب او المسؤول للمهمة المكلف بها كل منهما ، اما الاساس الثاني فهو توافر عنصر الصلاح لنضمن نزاهة النائب والمسؤول وعدم استغلال المنصب لأغراض شخصية مادية او معنوية او حزبية او فتوية ضيقة . بعد ذلك وضح الشيخ الكربلائي المعنى المراد من وقوف سماحة السيد السيستاني على مسافة واحدة من المرشحين والقوائم جميعاً ، وهو أن سماحته لا يدعم اي واحد من هؤلاء المرشحين او القوائم ولا يتوهم أحد أن معنى ذلك هو أنه يساوي بين الصالح الذي خدم الناس وكافح الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة ، وبين الذي لم يعمل الا لمصلحة نفسه وجماعته وحزبه وكيانه ، ومعنى ما ذكر في جواب مكتب السيد من أن مسؤولية الاختيار انما تقع على الناخب نفسه ، اذ ان المرجعية ترى ان الناس احرار في اختيارهم ، واكدت المرجعية مرات عدة حرية المواطن في الاختيار وان حسن الاختيار مسؤولية المواطنين جميعا من دون

استثناء لا يقوم به بعض دون بعض اخر ، فالمسؤولية تضامنية والجميع يتحملون مسؤولية بلدهم وكيف يدار بلدهم نحو الافضل ، وهذه ليست مسؤولية المرجعية ، بل مسؤولية المواطنين فإن المرجعية تمارس دورها بالإرشاد في المسارات الاساسية والمهمة وتبدي وجهة نظرها من هذه المسارات الحساسة والجوهرية (٣٢).

وتبّه ممثل المرجعية على نقطة مهمة وهي ان الناس كيفما انتخبوا ومن انتخبوا يُؤَلَّ عليهم من سيئتخبونه ومن يختارونه ، فإن انتخبوا الاصلح والكفوء وُلِّيَ عليهم من يصلح بلدهم وأحوالهم ومعاشهم ، وان انتخبوا غير هؤلاء وُلِّيَ عليهم من هو خلاف مصالحهم وخيرهم ، فالمواطنون هم من يجب ان يتحملوا المسؤولية في ذلك وهذه ليست مسؤولية المرجعية (٣٣).

وفي السياق نفسه توقف ممثل المرجعية في توضيح النقطة التي تضمنها جواب مكتب السيد السيستاني وهي (فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً) فقد اكد ان المرجعية حينها وضعت المواطنين على الطريق الصحيح وبعد ان اوضح السيد معايير واليات حسن الاختيار ولم يترك المواطن متحيرا في ذلك ، وان على المواطن بعد ان توافرت له معايير حسن الاختيار ان يكون دقيقا وحسنا في الاختيار لكي يسد الطريق على العناصر السيئة وغير الكفوءة وغير النزينة للوصول الى مواقع ادارة البلاد ، ولكي لا يولى امثال هؤلاء على رقاب الناس ومن ثم لا يحصل له الندم لاحقا حينما يسيء الاختيار (٣٤).

واجاب ممثل المرجعية في الخطبة نفسها عن بعض المسائل الاخرى المهمة المتعلقة بالانتخابات ايضا منها ان بعض المواطنين يبيعون بطاقتهم الانتخابية اما حاجة الى المال او لعزوفهم عن الانتخابات ، فما حكم ذلك شرعا ؟ فكان جواب

مكتب سماحة السيد ان هذا غير جائز شرعاً مهما كانت الاسباب ، وبعض المرشحين يقوم بتوزيع الهدايا على المواطنين او تقديم بعض الخدمات ويشترط عليهم او يقوم بتحليفهم للتصويت له في الانتخابات ، والسؤال هل يجوز للمواطن شرعاً ان يقبل منه تلك الهدية ؟ الجواب : لا يجوز شرعاً وهذا الحلف والقسم لا قيمة له (٣٥).

وفي خطبة ١٤ اذار ٢٠١٤ وجّه ممثل المرجعية خطابه الى المرشحين الى النيل العضوية في مجلس النواب موضحاً لهم خطورة هذا الموقع (مجلس النواب) كونه المؤسسة التي تنشأ وتُهيئ سياسة الدولة وتُعد العصب التشريعي الاول الذي يفترض ان ينهض بهذه المسؤولية الكبيرة ، وان المرشح قد اقدم على مسؤولية جسيمة وهي نيابته عن مجموعة من الناس وهي اشبه بالتعاقد الضمني والتحويل والنيابة في الحفاظ على مصالح البلد بالدرجة الاساس ، وتوفير الخدمات والحفاظة على سيادة وسمعة وثروات البلد والمحافظة على التكوين الاجتماعي للبلد ، وبعد هذا العرض لخطورة المهمة تساءل ممثل المرجعية بما نصه : « هل عندك قدرة ايها المرشح ان تغير قناعات شخص او شخصين قد يتحكمون في الكتلة ؟ وهل عندك قدرة على ان تجعل هيبة البلد هي في مجلس النواب او لا ؟ » داعياً المرشحين الذين لا يستطيعون الاحتفاظ بالأمانة ان يعتذروا ؛ لان المجلس لا يحتاج الى من يطلب منه ان يرفع يده او لا يرفعها ، ثم يقول : « هم قالوا لي ارفع يدك وانا لم اعرف شيئاً اصلاً !! » (٣٦) ، فالمجلس النيابي « يحتاج الى ملكات اخرى اقوى ويحتاج الى وعي سياسي واداري ورقابي كبير ، ويحتاج الى فهم لما يدور حتى يكون قبول القرار او رفضه ناشئاً عن راحة ضمير » (٣٧).

وعلى نفس المنوال تابعت المرجعية في خطبة ٢١ اذار ٢٠١٤ بعض القضايا المتعلقة بالعملية الانتخابية ومنها الحملات الانتخابية فقد انتقدت بشدة توسل

بعض المرشحين بوسائل غير مقبولة شرعا ولا اخلاقا لكسب اصوات الناخبين بحسب تعبير ممثل المرجعية ، ومنها الوعود بتقديم خدمات معينة او تعيين في دوائر الدولة او توزيع مواد غذائية ، او الاستعانة ببعض المقاولين الكبار بتمويل حملاتهم الانتخابية مقابل وعود بمنحهم مشاريع مقاولات في الدولة ، وعد ممثل المرجعية هذه الاساليب كاشفة ومؤثرة على كونهم غير مؤهلين لان يؤتمنوا على المسؤولية في البلد ، والمرشح الذي يستعمل هذه الوسائل يؤشر على انه ليس نزيها ولا مؤهلا لان يتولى اي مسؤولية كانت ، وعلى المواطن ان يكون منبها على عدم صلاحية هؤلاء ولا يعطي لهم صوته ويمنحهم الثقة ، وان من الشروط والمعايير الاساسية في المرشح ان يكون صالحا ونزيها ، ومن ثم فالمرشح الذي يستخدم هذه الوسائل لكسب الاصوات لا يستحق ان يعطى له هذا الصوت الثمين^(٣٨)

ولطالما اكدت المرجعية في خطب الجمعة على لسان ممثليها في كربلاء ضرورة الحضور الفاعل والمشاركة الكبيرة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤ ، لأنها بحسب رأي المرجعية الطريق القانوني والدستوري المهم من اجل تغيير الاوضاع السيئة ، والانتخابات حق للمواطن يجب ان يبارسه ، والمسوغات التي تحول دون الذهاب الى الانتخابات غير مقبولة ، لان بعض الحقوق اذا ذهبت لا تعود^(٣٩) كما رد ممثل المرجعية في الخطبة نفسها على الدعاوى التي ادعت ان المرجعية تدعم قائمة معينة نافيا بشكل قاطع دعم المرجعية المتمثلة بساحة السيد السيستاني لأية قائمة من القوائم ، وكل شيء خلاف ذلك فهو اما اشتباه او وهم او كذب ، وهذا اعلان واضح وصریح من المرجعية لا يقبل التأويل ، واي شخص يتكلم خلاف ذلك فكلامه لا اعتبار له^(٤٠)

وكلمة اقترت موعداً للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤ ازداد اهتمام المرجعية واتضح موقفها بشكل اكبر فهي فضلاً عن تأكيدها الاهمية البالغة للانتخابات في رسم مستقبل البلد الا انها ذكّرت العراقيين في خطبة الجمعة بتاريخ ٤ نيسان ٢٠١٤ بما تشهده العديد من مناطق البلاد من اشتباكات مسلحة وتفجيرات دامية واعمال عنف تذهب ضحيتها المئات من الابرياء ، فضلاً عن الصبغة الطائفية الخطيرة للكثير من اعمال العنف تلك والتي تهدد النسيج الوطني للعراق ، ومن الناحية السياسية رأت المرجعية ان مواقف القوى السياسية متباعدة كثيراً على خلفيات اثنية وطائفية وغيرها ، والمهاترات بينهم تملأ وسائل الاعلام والاحتقان السائد يقف عائقاً يمنع الاستقرار السياسي في البلد فلا بد من تغيير تلك الاوضاع نحو الافضل^(٤١) .

وعاد ممثل المرجعية ليوضح في خطبة الجمعة بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠١٤ كيف يتحقق هذا التغيير ؟ يتحقق بالمشاركة الواسعة الواعية في الانتخابات والمبنية على المعايير الصحيحة التي وجهت بها المرجعية والتي اساسها عنصر الكفاءة والنزاهة ثم تحاول المرجعية تبديد حالة الاحباط لدى قسم من فئات المجتمع التي تعتقد بعدم جدوى الانتخابات في تحقيق التغيير فتوضح ان التغيير نحو الافضل ممكن تحقيقه ولكن نحتاج الى الارادة نحو التغيير ، وهذه الاخيرة يجب ان تبني على وجود امل ، ومن خلال هذا الامل يتحقق التغيير وهذا الامر ممكن وليس ببعيد لوجود الكثير من المرشحين الصالحين وبناءً على اختيارنا سيتشكل مجلس النواب والحكومة ، وهنا يخاطب ممثل المرجعية جمهور الناخبين بقوله : صلاح مجلس النواب القادم والحكومة مبني على كيفية اختياركم ، فكيفما ستتخون سيولى عليكم ، وتتخون الصالحين سيكون هناك الصلاح في السلطات القادمة ، وتتخون الطالحين فلا يتحقق الصلاح^(٤٢) وفي الخطبة الاخيرة قبل موعد اجراء الانتخابات في ٣٠ نيسان

٢٠١٤ تضمنت الخطبة الثانية ليوم الجمعة المصادف ٢٥ نيسان موضوعا واحدا فقط الا وهو موضوع الانتخابات الذي يمثل (فرصة عظيمة للتغيير نحو الافضل) بحسب تعبير ممثل المرجعية ، وأضاف على الجميع ان يستغلوا هذه الفرصة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد ، مع تكرار التأكيد الذي سبق أن أوضحته المرجعية في خطب سابقة كما بينا ان موقفها من القوائم الانتخابية والمرشحين واضح لا لبس فيه فليس لها موقف معلن وآخر يتم الايحاء به لبعض الناس فهي « لا تحدد للناس من ينتخبون وهي تريد منهم ان يتحملوا بأنفسهم هذه المسؤولية ، وهي لا تقول لهم انتخبوا هذا ولا تنتخبوا ذاك وهي لا تفعل ذلك .. ليس لأنها تساوي بين الصالح وغيره ولا تتنصل من مسؤوليتها الشرعية ، بل لأنها ترى ان مصلحة العراقيين حاضرا ومستقبلا انها هي في ان يختاروا من يمثلهم في مجلس النواب استنادا الى قناعاتهم الشخصية لا اتكالا على قناعاتها»^(٤٣)

عبرت المرجعية في اول خطبة جمعة جاءت بعد الانتخابات في ٢ ايار ٢٠١٤ عن شكرها الوافر لجميع المواطنين الذين شاركوا بالتصويت على الرغم من التحديات الامنية ، وهبوا باندفاع وهمة عالية لأداء هذه المسؤولية الوطنية ، وثنى ممثل المرجعية جهود القوات الامنية التي وفرت الامن للمواطنين في يوم الانتخاب وحييت مفوضية الانتخابات لجهودها في « جريان العملية الانتخابية بسلاسة وانسيابية وبأساليب متطورة تعكس ارتقاء مهنية في الاداء » بحسب وصف ممثل المرجعية ، ومع ذلك طالب المفوضية في « ان تراعي كامل المهنية والحرفية والأمانة في احتساب النتائج نتائج التصويت فان اصوات الناس امانة في اعناق من يتصدى لهذه المسؤولية ... ونرجو والامل معقود في المحافظة على الدقة والشفافية في عملية العد والفرز للأصوات والإسراع في اعلان نتائجها النهائية اختزالا للوقت ومنعا

لاحتمالات اقدم البعض على محاولة تغيير النتائج ، ودفعاً لما يمكن ان يحصل من تشكيك البعض بهذه النتائج ، فأً الجميع يترقب هذه النتائج - كما هي - املاً بحصول التغيير نحو الافضل الذي هو محط انظار المواطنين»^(٤٤)

دعت المرجعية في خطبة يوم ٩ ايار ٢٠١٤ السلطين التشريعية والتنفيذية الى البدء بمراجعة ما حصل لغرض اصلاح الاخفاقات وتقوية بعض الامور الايجابية ، والمنهج السابق الذي اعتمدته السلطان التشريعية والتنفيذية لا بد ان يتغير ويتبدل وان يبدأ بداية جديدة وهذا يحتم ان نقف وننظر الى الماضي ونقرأ التجربة بشكل جيد للوقوف على الاشكالات التي حصلت ، وهنا قدمت المرجعية ما يمكن تسميته ببرنامج عمل للمرحلة القادمة ، اما المطلوب من البرلمان فقد اكد ممثل المرجعية ضرورة السعي الحثيث من قبل الاعضاء لإصدار القوانين المهمة ، وبين ضرورة وجود المعارضة الايجابية في البرلمان باعتبارها شأن حسن ، ولكن لا بد ان تكون هذه المعارضة معارضة موضوعية ، بمعنى انها تعارض هذا القرار او الاداء لأنه لا يخدم الناس لا ان تكون معارضة الهدف منها التعطيل ؛ لأنه خلاف مصلحة الناس ، وعلى البرلمان ان يقوي ويعزز الدور الرقابي ، والمقصود من الدور الرقابي من وجهة نظر ممثل المرجعية يتمثل بمتابعة القوانين التي اقرها المجلس السابق ولم تطبق اصلاً وبعضها طبق بشكل غير صحيح ، داعياً المشرعين الى الابتعاد عن الصياغات غير المفهومة او غير الواضحة مما يجعل هناك اكثر من تفسير^(٤٥) ، ولا بد للحكومة من مراجعة صناعة الامن بحسب وصف ممثل المرجعية الذي شدد على ان هذه الصناعة ليست مشكلة معقدة ولكنها تحتاج الى حل « قلنا قبل سنين ونكرر معنى صناعة الامن ان يكون رجل الامن هو اقوى رجل في الشارع من خلال ما يحمل من قانون ، ويجب ان يحمي عموم المواطنين من المشاكل»^(٤٦) ،

انتقد ممثل المرجعية بشدة في خطبة الجمعة ليوم ١٦ ايار ٢٠١٤ الكتل والأحزاب السياسية التي اعتمدت نهج الاتكاء على المصالح العامة واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية فهذا النهج من وجهة نظر المرجعية نهج خاطئ « لن يقود الى تكوين دولة المؤسسات التي يمكن من خلالها تحقيق التغيير والتقدم المطلوب نحو الافضل ، ولن نستطيع من خلال هذه المؤسسات تقديم الخدمة المطلوبة للمواطنين بصورة عامة وللبلد ، هذا النهج وهو الاتكاء على المصالح العامة واستغلالها لتحقيق مكاسب سياسية لهذه الكتلة او لهذا الطرف وقد تكون هذه المكاسب ذات طبيعة حزبية او فئوية او مناطقية وهذا نهج خاطئ ، لابد ان يتغير وهذه احدى مفردات التغيير المطلوبة لكي نصل الى الحالة المنشودة»^(٤٧) وبعد اعلان نتائج الانتخابات دعت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٣ ايار ٢٠١٤ المرشحين الفائزين بعضوية مجلس النواب الى الابتعاد عن المكاسب والامتيازات الشخصية والسعي الحثيث الى المصالح العامة ، وعليه ان يتعامل مع هذا الموقع على انه موقع خدمة ومسؤولية ، وعلى النواب تفعيل دورهم في مجلس النواب من خلال معرفتهم الكاملة بمسؤوليتهم والحضور المستمر في المجلس ، وطالب ممثل المرجعية النواب الجدد بتفعيل المكاتب الشخصية لكل عضو سواء في محافظته التي ترشح عنها او في عمله والمقصود من التفعيل بحسب ممثل المرجعية هو ان يستعين النائب بخبراء وكفاءات حتى يتبين له حقيقة الموقف وتكون موافقه ناتجة عن قناعة حقيقية^(٤٨)

في الوقت الذي انشغلت فيه القوى السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٤ بالمفاوضات وإقامة التحالفات لتشكيل الحكومة اعلنت المرجعية موقفها من هذه القضية في خطبة الجمعة بتاريخ ٣٠ ايار ٢٠١٤ فقد حدد ممثل المرجعية اسساً

عامة ينبغي اعتمادها في تشكيل الحكومة اولها : اشراك مكونات الشعب العراقي جميعها في ادارة شؤون البلاد من أجل طمأننتها بأنها غير مهمشة ولا يمارس بحقها الاقصاء ومع ذلك لابد من اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والقدرة على تقديم الخدمة ، اما الاساس الثاني فتمثل باعتماد مبدأ المشاورة وإشراك الآخرين في الرأي ومن ثم الحسم وسط الآراء المختلفة واتخاذ ما يصب في تحقيق المصالح العامة للشعب العراقي ، وتضمن الاساس الثالث اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة والقدرة على الخدمة في اختيار المسؤولين والوزراء ومعاونيهم من دون التركيز على الولاءات الحزبية والكتلوية والمناطقية^(٤٩)

اما عن موقف المرجعية من الاوضاع الامنية في العراق فقد اكدت باستمرار وقوفها الى جانب القوات الامنية في مواجهتها للقوى الارهابية الظلامية داعية المجتمع العراقي بكل مكوناته الى الوقوف خلف الاجهزة الامنية في معركتها ضد الارهاب ، وفي هذا الصدد اكدت المرجعية بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٤ ان مكافحة القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار مهمة وطنية لا تختص بطائفة من دون اخرى ولا تختص بفئة من دون آخرين ، ودعت في الوقت نفسه مكونات الشعب العراقي جميعها الى الوقوف خلف القوات المسلحة وأبناء العشائر في مواجهة المجموعات الارهابية المنحرفة ، اما المبدأ الثابت الثاني فتمثل بتأكيدنا ضرورة ابتعاد الجميع عن اي ممارسة طائفية او اي مساس بحقوق المواطنين التي كفلها الدستور ، وبينت المرجعية ان تحقيق الاستقرار السياسي في البلد مرهون باحترام المواطنين بعضهم لبعض الاخر الحقوق المشروعة وعدم التجاوز على القانون تحت اية ذريعة^(٥٠)

ولعل الهاجس الامني شكل الثابت الابرز لخطب الجمعة لما له من اثار خطيرة على حياة المواطنين ليس في العراق حسب وإنما في عموم منطقة الشرق الاوسط المتمثل بانتشار ظاهرة الارهاب والفكر المتطرف المبني على استعمال العنف وعدم القبول بالتعايش مع الاخر تعايشا سلميا، وما تبع ذلك من تصرفات شوهدت سمعة الاسلام وسببت اراقة الكثير من دماء المسلمين وعدم الاستقرار في المنطقة، وقدمت المرجعية رؤية استشرافية لمستقبل ظاهرة الارهاب في خطبة يوم الجمعة الموافق ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ عبرت فيها عن اسفها لاتساع هذه الظاهرة اكثر في المستقبل لتشمل دولا وشعوبا اخرى، ودعت في الوقت نفسه الى ضرورة تكاتف الجميع في سبيل مكافحة هذه الافكار، واعتماد الفكر الوسطي المعتدل، الذي بني عليه الاسلام والديانات السماوية كأساس في التعايش السلمي بين مكونات اي مجتمع، ومن دون ذلك فإن المرجعية تعتقد بأن ظاهرة الارهاب لا يمكن الحد من تأثيراتها السيئة على الاسلام ودول المنطقة، بل ستوسع لتشمل المزيد من الدول الاسلامية ودول المنطقة^(٥١)

وعاد ممثل المرجعية ليؤكد في خطبة الجمعة ليوم ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ ان مشكلة الارهاب اصبحت عالمية اذ بدأ المجتمع الدولي يعاني من خطورتها، موضحا الركائز الاساسية التي يقوم عليها الفكر الارهابي التي تشكل بمجموعها خطرا يستهدف الانسانية بأجمعها، فالإنسان الذي يعتنق هذا الفكر الارهابي المتطرف يعتقد انه هو الصحيح فقط والأخر خطأ، ولا يتورع عن استعمال اي طريقة لإصلاح خطأ الاخر المختلف معه، بما فيها العنف وهنا تكمن المشكلة في الفكر الارهابي الذي يؤسس لمفهوم عنيف ويستعمل الوسائل الممكنة جميعها من اجل اثبات هذه الفكرة او تلك من طريق القتل والإرهاب ومن طريق الوسائل غير

المشروعة وهنا تكمن المصيبة بحسب تعبير ممثل المرجعية ، وأضاف ان العراق عانى من هذه المشكلة وما زالت هناك عمليات لا تصنف الا في هذه الخانة ، كتفجير السيارات المفخخة ، والقتل ، والعبوات ، وما اشبه ذلك واستهداف الابرياء ، والمجالس الحسينية ، ومجالس العزاء الخاصة ، وأكد ان هؤلاء الارهابيين ليس لهم وازع؛ لأنهم يعتقدون أن جزءاً من افكارهم هي مسألة العنف ، وجزءاً من معتقداتهم هو أن يقتلوا الآخرين ، لذلك حذرت المرجعية من مشكلة الارهاب وانها لا تنحصر في العراق الذي دفع ثمنا كبيرا ، وقد لا تنحصر في المحيط الاقليمي فقط ، وانما القضية اصبحت دولية بحسب تشخيص المرجعية ، لذلك فلا بد من ((حلول جذرية لمسألة الارهاب وهذه الحلول لا تقف عند حدود دولة وأخرى لان الجميع سيعاني ان لم تحل هذه المشكلة ولذلك لا بد من وجود قناعات حقيقية لمعالجة الارهاب ، ولا بد من وجود قناعات حقيقية لمكافحة كل ما يتعلق بهذه الافة المسمومة سواء بحواضن او دعم او توجهات ، لا بد ان يكون هناك حالة حقيقية جادة لمكافحة هذا النهج... فإذا لم يجد المجتمع الدولي حلا حقيقيا وجذريا ستكون النتائج وخيمة لا تستهدف جهة ، او كيانا ، او دولة وإنما سيتنشر كثيرا كما هو فعلا الان موجود في شرق الارض تجد هناك عمليات وفي العراق تجد عمليات وفي غير العراق وتجذ ان الطريقة هي واحدة والمتبنى هو واحد . اعتقد ان مسألة الارهاب ، كما ان المجتمع الدولي يهتم بامور كثيرة ويبدل لها امكانيات وتتدخل دول كثيرة من اجل حل مشكلة بيئية مثلا ، ولا بد ان يهتم اهتماما خاصا في هذه المسألة ويبدل قصارى الجهود من اجل مكافحة الارهاب والا ستكون النتائج سيئة لا يحمد عقباها ليس في العراق فحسب نحن نعيش حالات كثيرة ونعيش حالات

استهداف للأبرياء، لا شك ان هناك من يحتضن ذلك ومن يمول ومن يشجع وهذه المسألة تحتاج الى جهد كبير من المجتمع الدولي ((^{٥٢}) يتضح مما تقدم ان المرجعية كانت واعية ومدركة ومستوعبة الظروف السياسية والأمنية واختلاف المواقف الداخلية والإقليمية والدولية فالخطر الذي تشكله ظاهرة الارهاب لا ينحصر على العراق فحسب وإنما يتجاوزه الى العالم اجمع، لذلك دعت الى تشكيل تحالف عالمي لمواجهة خطر الارهاب فضلا عن ذلك استطاعت المرجعية الدينية اجهاض مراهنات القوى الارهابية القائمة على مقولات طائفية والرامية لخلق حرب اهلية طائفية وكسب التأييد والشرعية في العالمين العربي والإسلامي لإعمالها العسكرية في العراق .

المبحث الثاني : دور المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق ووحده

بلغ التهديد الارهابي ذروته في يوم العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ عندما استطاعت المجاميع الارهابية السيطرة على مدينة الموصل ، وتمددت في اوقات لاحقة الى باقي مدن محافظة نينوى وقصباتها ، وقد شكل هذا الحدث صدمة كبيرة للعراقيين وعاش بسببه العراق أياما عصيبة ، اذ كان وجود الدولة مهدداً بالخطر ، لاسيما بعد أن تمددت القوى الظلامية التي لا تعرف الا القتل والدمار واستولت بعد محافظة نينوى على محافظتي صلاح الدين والانبار وأجزاء من محافظة ديالى وأسست دولتها المزعومة بـ(الدولة الاسلامية في العراق والشام) والمعروفة اختصاراً بداعش ، فضلا عن ذلك فقد كانت الاوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية حرجة ومعقدة وذلك لتباينها بل وتقاطعها في الموقف من الاجتياح الداعشي لمدن العراق الغربية ، في ظل تلك الاوضاع الخطيرة والمعقدة اشرق دور المرجعية الدينية في انقاذ الدولة العراقية من الانهيار .

لم تتأخر المرجعية في اعلان موقفها الحاسم من الأوضاع التي مر بها العراق اذ وصفتها في خطبة الجمعة بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠١٤ اي بعد ثلاثة ايام من سقوط الموصل بـ (الخطيرة جدا) ، ولابد من الوعي بعمق المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع ، لأنها مسؤولية شرعية ووطنية كبيرة ، ثم يبين ممثل المرجعية في هذه الخطبة التاريخية المهمة عدة نقاط مهدت لإعلان فتوى الدفاع الكفائي ، وهذه النقاط التي سنبينها فيما يلي تدل دلالة واضحة على ان المرجعية كانت مستوعبة للظروف السياسية الداخلية والخارجية ومدركة تمام الادراك حجم الخطر الإرهابي وأهدافه ، وقد بينت ذلك في النقطة الاولى من الخطبة ، والتي جاء فيها تأكيد ان العراق وشعبه

يواجه تحديا كبيرا وخطرا عظيما وان الارهابيين لا يستهدفون السيطرة على بعض المحافظات وإنما يستهدفون المحافظات جميعها ، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي مناطقهم جميعها ، ومن هنا أكدت المرجعية ان مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون اخرى او بطرف دون اخر^(٥٣) وفي هذه النقطة تحديدا حسمت المرجعية العليا موقفها من الجدل الدائر وقتذاك اعلاميا وسياسيا حول وصف الجامعات التي اسقطت مدينة الموصل وأهدافها فهي مجاميع ارهابية اجرامية تستهدف السيطرة على محافظات العراق جميعها وعلى العراقيين جميعا تقع مسؤولية التصدي لهم^(٥٤).

وفي النقطة الثانية استنهضت المرجعية الهمم وبثت في النفوس روح التحدي والإصرار والشجاعة لمواجهة الارهاب ، فبينت أن التحدي وان كان كبيرا الا ان الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر ، وان المسؤولية هي حفظ العراق ومقدساته من هذه المخاطر ، وخاطبت المرجعية الشعب العراقي بأنه لا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدب الخوف والإحباط في نفس أي واحد منهم ، بل لا بد ان يكون ذلك حافزا لنا لمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا^(٥٥) ومما تقدم يتضح ان المرجعية استشرفت قدرة العراقيين على الانتصار في مواجهة الارهاب في وقت كانت فيه مشاعر الهزيمة والانكسار تسيطر على الاجواء ، وبذلك ساهمت اسهاماً فاعلاً في تعزيز الروح المعنوية التي تعد من المقدمات الضرورية جدا لتحقيق الصمود والانتصار.

وطالبت المرجعية في النقطة الثالثة القيادات السياسية في العراق بتحمل مسؤولياتها وترك الخلافات والتناحر في هذه الحقبة العصبية وتوحيد موقفها وكلمتها ودعمها وإسنادها للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة اضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات ، وفي النقطة الرابعة توجهت المرجعية بخطابها الى افراد القوات الأمنية بينت فيه جملة أمور بالغة الاهمية تصبُّ في تعزيز الروح المعنوية لدى المقاتلين وتغرس فيهم روح المقاومة والصمود مؤكدة ان دفاع ابناء القوات المسلحة وسائر الاجهزة الامنية هو « دفاع مقدس ويتأكد ذلك حينما يتضح ان منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام ويرفض التعايش مع الاخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لسيط نفوذه وهيمته على مناطق العراق المختلفة والدول الاخرى ، يا ابناءنا في القوات المسلحة انتم امام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية واجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هي الدفاع عن حرمت العراق ووحدته وحفظ الامن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح ، وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها وإسنادها لكم تحثكم على التحلي بالشجاعة والبرسالة والثبات والصبر ، وان من يضحي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيدا - ان شاء الله تعالى - »^(٥٦) وفي السياق نفسه طلبت المرجعية من ذوي المقاتلين دعم ابنائهم وتشجيعهم على القتال بما نصه : « المطلوب أن يحث الاب ابنه والأم ابنها والزوج زوجها على الصمود والثبات دفاعا عن حرمت هذا البلد ومواطنيه »^(٥٧)

يظهر مما تقدم من نقاط اكدتها المرجعية في خطبتها التاريخية انها شكلت الاساس الراسخ للصمود بوجه الهجمة الارهابية وانها كانت تمهيدا لمنطقيا وأسبابا

بالغة الأهمية لإعلان فتوى الدفاع المقدس التي جاءت في النقطة الخامسة من الخطبة ونصت على « ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي... ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية لتحقيق هذا الغرض المقدس»^(٥٨)

يتبين مما تقدم ومن النقاط الواردة أعلاه ان صورة الاحداث كانت واضحة أمام المرجعية وحجم الخطر الداهم والمستهدف لوحدة العراق وشعبه مشخص لديها ، لذا فانها وعلى الرغم من التضليل الاعلامي الكبير الذي صاحب عمليات اجتياح مدينة الموصل من المجاميع الارهابية الذي قامت به وأضفى ضبابية كبيرة على حقيقة الواقع الا ان ذلك لم يؤثر بشيء في تشخيص المرجعية ورؤيتها الاستشرافية لخطورة الاوضاع التي دعته لتؤسس في خطبة ١٣ حزيران ٢٠١٤ الاطار العام لحركة الدفاع في العراق بعد ان بينت الاسباب الموجبة لهذا التأسيس ، ونظرا لسوء الاوضاع العامة وكثرة الأعداء المتربصين بالعراق وخشيتها من ان يفسر موقفها هذا من الاحداث تفسيراً طائفياً عادت المرجعية في خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤ لتكرر توضيح الاسباب التي دعته لإعلان فتوى الدفاع الكفائي واهمها : هو الحفاظ على العراق وشعبه بكل اطيافه ومكوناته لتقطع الطريق على الطائفيين ممن لم يرق لهم اعلان المرجعية فتوى الدفاع الكفائي واعتبروا صدورهما نتيجة لدوافع طائفية ، فكان جواب المرجعية على تلك الاتهامات ان دعوتها للعراقيين للانخراط في القوات الامنية للدفاع عن العراق « كانت موجهة الى العراقيين جميعا من غير اختصاص بطائفة دون اخرى ، اذ كان الهدف منها هو الاستعداد والتهيؤ لمواجهة

الجماعة التكفيرية المسماة بـ (داعش) ، التي اصبح لها اليد العليا والحضور الاقوى فيما يجري في محافظات عدة ، وقد اعلنت بكل صراحة ووضوح انها تستهدف بقية المحافظات العراقية حتى النجف و كربلاء المقدسة ، كما انها اعلنت بكل صراحة انها تستهدف كل ما تصل اليه يدها من مرقد الانبياء والأئمة والصحابة والصالحين ، فضلا عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها»^(٥٩) وبهذا فإن داعش تستهدف مقدسات العراقيين جميعا من دون تمييز بين أديانهم ومذاهبهم ، وانها تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها ، حتى من يشترك معها في الدين والمذهب^(٦٠) لذا فالدعوة التي اطلقتها المرجعية الى التطوع كانت بهدف حث الشعب العراقي ومكوناته وطوائفه جميعا على مقابلة هذه الجماعة « التي ان لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غدا ولا ينفع الندم عندئذ ، ولم تكن الدعوة الى التطوع اي منطلق طائفي ولا يمكن ان تكون كذلك فان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة انها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن اهل السنة : لا تقولوا اخواننا بل قولوا انفسنا»^(٦١)

ومن ثم فمن الظلم اتهام المرجعية العليا بالطائفية وهي التي اكدت مرارا وتكرارا على السياسيين جميعا ومن بيدهم الامر ضرورة ان تراعي حقوق العراقيين كافة ومن الطوائف والمكونات جميعها على قدم المساواة ، ومن الدلائل المتقدمة الذكر تؤكد المرجعية انها لا يمكن في حال من الاحوال ان تحرض على الاحتراب بين ابناء الشعب الواحد ، بل هي تحث الجميع على العمل لشد او اصر الالفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء^(٦٢)

وفي سبيل الدفاع عن وحدة العراق وقفت المرجعية بقوة بوجه التدايعيات الخطيرة التي اعقبت سقوط الموصل التي كانت تستهدف وحدة العراق فقد حذرت في خطبة الجمعة بتاريخ ٢٧ حزيران من المخططات المبيتة لتفتيت العراق وتفكيكه وتقسيمه « ونسمع اليوم ان رئيس الكيان الاسرائيلي^(٦٣) يجاهر بتأييده لذلك^(٦٤) » وبينت ان الازمة التي يمر بها العراق وان كانت كبيرة الا ان الشعب العراقي اكبر منها وقادر على تجاوزها لذا « لا ينبغي ان يفكر البعض بالتقسيم حلا للازمة الراهنة بل الحل الذي يحفظ وحدة العراق وحقوق مكوناته جميعا وفق الدستور موجود ويمكن التوافق عليه اذا خلصت النوايا من الاطراف جميعها^(٦٥) » .

وفي الخطبة نفسها اكدت المرجعية ضرورة الوعي بالمخططات المرسومة للعراق ويجري تنفيذها الان فالمسألة ليست مسألة تنظيم ارهابي يدخل العراق ويهدد ويتمدد ويتوسع في الاراضي العراقية وانما المخطط يهدف ابعد من ذلك اذ يهدف الى تفكيك البلد وتقسيمه ، لذلك يجب ان يكون لدينا الحذر والوعي ونفوت الفرصة على اعداء العراق للوصول الى هدفهم^(٦٦) وفي ظل الظروف الحساسة التي مر بها العراق وفي سبيل عدم تمكين الاعداء من تحقيق مخططهم التقسيمي للعراق دعت المرجعية مرارا وتكرارا الاطراف السياسية جميعها «ولاسيما القيادات السياسية الابتعاد عن اي خطاب متشدد يؤدي الى مزيد من التأزم والتشنج^(٦٧)» ، ولتعلم كل الاطراف السياسية ان التنازع والتناحر والاختلاف بينها الذي لا اساس له في كثير من الاحيان الا بعض المصالح الشخصية او الطائفية او القومية قد تسبب في اضعاف الجميع وفسح المجال للإرهابيين لان يطمعوا في العراق وشعبه^(٦٨) ، فالمطلوب من العراقيين جميعاً هو وحدة الصف ونبذ الفرقة والاختلاف ؛ لذا طالبت المرجعية السياسيين الذين يظهرون في وسائل الاعلام الكف عن المواقف

الخطابية المتشددة والمهاترات الاعلامية التي لا تزيد الوضع الاتعقيدا وإرباكا^(٦٩) ومن هنا فإن التحديات والمخاطر التي تحدق بالعراق وتهدد السلم الاهلي ووحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي وتندر بواقع مقسم ومتناحر لعراق المستقبل تتطلب من وجهة نظر المرجعية وقفة شجاعة وجريئة ووطنية من الكتل السياسية والقادة السياسيين تتجاوز فيها البحث عن المصالح الضيقة الشخصية والفتوية والطائفية والقومية وتغليب مصلحة العراق اولاً^(٧٠)

اما فيما يخص طبيعة انخراط المتطوعين في التشكيلات العسكرية المختلفة فكان موقف المرجعية مبدئيا وواضحا ويظهر من توجيهاتها بهذا الشأن انها كانت رافضة منذ البداية استغلال دعوتها للتطوع وإخراجها خارج الاطار القانوني الذي ارادته ؛ لذا نجد المرجعية تؤكد بعد أسبوع واحد من اعلان الفتوى ما نصه : «ان دعوة المرجعية الدينية انها كانت للانخراط في القوات الامنية الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مسلحة خارج اطار القانون»^(٧١) لذا فإن موقف المرجعية المبدئي والواضح يتمثل بضرورة حصر السلاح بيد الدولة ومنذ سقوط النظام الصدامي في العام ٢٠٠٣ فلا يتوهم أحد انها تؤيد أي تنظيم مسلح غير مرخص به بموجب القانون بحسب تعبير ممثل المرجعية الشيخ الكربلائي، وأضاف انه على الجهات ذات العلاقة ان تمنع المظاهر المسلحة وان تبادر الى تنظيم عملية التطوع وتعلن عن ضوابط محددة لمن تحتاج اليهم القوات المسلحة والأجهزة الامنية الاخرى حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوع^(٧٢) وفي خطبة لاحقة أكدت المرجعية مرة اخرى ضرورة تنظيم عملية التطوع وإدراج المتطوعين ضمن تشكيلات الجيش والقوات الرسمية وعدم السماح بحمل السلاح بصورة غير قانونية^(٧٣)

وطالبت المقاتلين جميعهم في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين « ضرورة الالتزام التام والصارم برعاية حقوق المواطنين جميعا وعدم التجاوز على اي مواطن بريء مهما كان انتماءه المذهبي او العرقي ، وايا كان موقفه السياسي^(٧٤) وتابعت المرجعية باهتمام بالغ تطور الاوضاع في جبهات القتال ضد داعش فقد عبرت عن شكرها وتقديرها البالغ لأبناء القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين وباركت جهودهم في منازلة الارهابيين في الجبهات المختلفة ، وأكدت في الوقت نفسه « ضرورة الالتزام الصارم بالتجنب عن الحاق الاذى بالمواطنين الابرياء مهما كانت توجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الدينية والمذهبية ، ونؤكد ضرورة ان يكون العلم العراقي هو الرؤية التي يرفعونها في قطعاتهم ووحداتهم ، ولتجنبوا اية صور او رموز اخرى»^(٧٥) وجددت المرجعية توصيتها للمقاتلين بالحفاظ على ارواح المواطنين الابرياء وحفظ اموالهم وممتلكاتهم مهما كانت انتماءاتهم المذهبية « فانها امانة في أعناقكم فأشعروهم بالأمن والاطمئنان وأنكم تقاتلون من اجل تخليصهم من هذه العصابات ، وحذار حذار ان تمديد الى شيء من ممتلكاتهم او تصيب أحداً منهم بسوء فانه حرام حرام فاتقوا الله يرحمكم الله»^(٧٦) ومع هذا التحذير للمقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين الا ان المرجعية لا تتردد في انتقاد واستنكار الممارسات الخاطئة التي يقوم بها عدد قليل ممن يحملون السلاح ويعتدون على اموال المواطنين وهتك حرمتهم وكرامتهم اذ قال ممثل المرجعية بهذا الشأن ما نصه : « وإنما اذ نكرر ادانتنا الشديدة لأية ممارسات من هذا النوع ونؤكد ان الدفاع عن الوطن ومقدساته لا ينسجم مع الاعتداء على اي مواطن مهما كان انتماءه القومي او المذهبي او السياسي ، ونطالب الاجهزة الحكومية المعنية ان تضرب بيد من حديد على اي متجاوز على اموال المواطنين وحقوقهم ، ولاسيما

اذا كان يظهر بلباس الدفاع عن الوطن والمقدسات، وان التسامح والمساهلة في القضاء على هذه التجاوزات حتى وان كانت محدودة تستتبع عواقب غير محمودة بل بالغة الخطورة»^(٧٧)

وطالبت المرجعية الجهات الحكومية بتحمل مسؤوليتها تجاه المتطوعين الذين هبوا للدفاع عن البلد منذ اشهر ، وأن توفر لهم ما يحتاجونه من خلال القنوات القانونية الرسمية وعدم بخس حق كل من قاتل ويقاتل في سبيل الدفاع عن البلد وأضاف ممثل المرجعية بهذا الشأن ما نصه : « اننا نعلم ان اعدادا كبيرة من الاخوة المتطوعين لم تنظم امورهم الى الان من الجهات المعنية بشكل يحفظ حقوقهم وحقوق عوائلهم ، فضلا عن تاخر المساعدات العسكرية والمادية لهم ، وهذا التأخر لا نجد له مبرراً أصلاً فهؤلاء الاخوة اعطوا كل ما عندهم وبذلوا الغالي والنفيس وتركوا عوائلهم وهبوا للدفاع عن حياض العراق ... لذا كان واجبا على الدولة ان تنهض برعاية امورهم ...»^(٧٨)

اكادت المرجعية مرات عديدة اهمية ادامة الزخم الشعبي للمواطنين المتطوعين والحفاظ على ما أبدوه من روح معنوية عالية واندفاع خالص للدفاع والمشاركة في القتال لدحر أعداء العراق، وفي هذا الصدد شددت المرجعية على ضرورة تنظيم عملية التطوع وتطبيق اليات صارمة في اختيار من يسمح لهم بالالتحاق في القوات المسلحة والحضور في جبهات القتال ، وذلك لاستبعاد القليل من العناصر غير المنضبطة التي تسبب بتصرفاتها غير المسؤولة الى سمعة المتطوعين ، وتقديم الدعم المالي للمتطوعين الذين لا يملك اكثرهم مصدراً ثابتاً لمعاشه وتوفير ما يحتاجون اليه من السلاح والعتاد^(٧٩) ومن جانب اخر اكادت المرجعية التزام القوات الامنية الحليفة والحذر وعدم الاطمئنان التام ، « فإن آفة النصر الغرور»^(٨٠) وان الغفلة قد تسبب

مشاكل كثيرة ؛ لان العدو يستغل اي فرصة لإعادة الكرة وعلى الجيش العراقي أن يمسك جميع الاراضي المتحررة^(٨١) وطالبت الجهات الحكومية المعنية بوضع خطط مدروسة لاستعادة المناطق التي تحت سيطرة داعش ودفع الخطر عن المناطق التي تهددها عصابات داعش بأسلوب يحقق الاستقرار لجميع المناطق والأمن والطمأنينة لجميع العراقيين على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم^(٨٢) وخاطبت المرجعية ابطال الجيش ومن التحق بهم من المتطوعين بقولها : ان المؤمول منكم عدم اعطاء اية فرصة للعصابات الارهابية لتعود مرة اخرى للمناطق المحررة من اجرامها فانكم بشجاعتكم وبسالتم قادرون على الحفاظ على النصر وادامته والتقدم نحو بقية المناطق لتحريرها من العصابات الارهابية^(٨٣)

وشددت المرجعية على اهمية الدعم المادي والمعنوي في شد عزيمة المقاتلين لذلك دعت المواطنين الميسورين الى مواصلة الدعم بكل اشكاله وتسيير قوافل الدعم الى جبهات القتال لدعم المقاتلين^(٨٤) وبينت ان التضحيات العظيمة التي يقدمها مقاتلو القوات المسلحة والمتطوعون بصورة عامة في ميادين القتال يجب ان يحاكيها كبار المسؤولين واصحاب الدرجات الخاصة وغيرهم في التضحية ببعض امتيازاتهم المالية وغيرها ، وتقتضي من موظفي الدولة من اطباء ومهندسين وفنيين واساتذة جامعات وغيرهم ومن عموم المواطنين بذل تضحيات وجهود في ميادين العمل والبناء واستثمار الطاقات والوقت لتوفير المال وتقديم الخدمات بما يعين البلد على تجاوز الظروف المالية الصعبة^(٨٥)

ثمنت المرجعية الانتصارات الكبيرة التي تحققتها القوات المسلحة العراقية بكل صنوفها ومن يساندهم من المتطوعين الغيارى من ابناء العراق كافة واكدت قدرتها بدرجة اساسية على تخليص العراق وشعبه من العصابات الارهابية متى ما

توفرت مقومات النجاح من خطط عسكرية رصينة ووجود ارادة وطنية خالصة ومعنويات عالية ووجود قيادات ميدانية تحمل همَّ الحفاظ على العراق ومقدساته وشعبه ولا تبحث عن مكاسب شخصية ، وهذا لا يعني التخلي عن دعم الدول الشقيقة والصديقة ومساندتها بل يكون دورها دور المساند والداعم للقوات المسلحة والمتطوعين^(٨٦)

وطالما وقفت المرجعية الى جانب المواطنين النازحين والمهجرين من ديارهم بسبب سيطرة الارهابيين على مناطقهم ونظرا لقسوة الظروف التي يعيشونها ولتقصير المؤسسات الرسمية وعدم قدرتها على النهوض بمسؤوليتها دعت المرجعية المنظمات الدولية والمحلية والخيرين من ابناء الشعب العراقي ان يهبوا لنجدة اخوانهم وبذل ما امكن من ملابس ومأكل ومسكن لتوفير الحد الادنى من احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم^(٨٧) واستنكرت المرجعية وأدانت بشدة جرائم الارهابيين بحق المواطنين المسيحيين في محافظة نينوى وذلك بإجبارهم على ترك منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم جميعها « حتى اخذوا من النساء مصوغاتهن الذهبية وهن بصدد الخروج من مدينة الموصل » وذكر ممثل المرجعية تعليقا على هذه الجريمة بحق المسيحيين حديثا للإمام علي عليه السلام هذا نصه : « لو ان مسلما مات من بعد هذا اسفا ما كان به ملوما بل كان عندي جديرا » وأضاف ممثل المرجعية ان هذا هو حقيقة الاسلام لا ما يدعيه ويمارسه المتطرفون والتكفيريون ، مطالباً المجتمع الدولي بمساعدة الحكومة العراقية^(٨٨) .

وعندما تمدد تنظيم داعش الارهابي وسيطر على المناطق التي غالبية سكانها من المواطنين الايزيديين والمسيحيين والشبك وارتكب بحقهم جرائم منكرة فسبوا عدداً من نساءهم وتسببوا في نزوح عشرات الالاف من العوائل في مشاهد مروعة

تقرح القلوب وتجري الدموع ، وازاء ذلك ادانت وشجبت المرجعية بأشد العبارات كل ما ارتكبته عصابة داعش من اعمال ارهابية من قتل وسبي وتهجير وترويع بحق المواطنين العراقيين ولاسيما من الاقليات الدينية والقومية ، وقد حملت المرجعية الحكومة مسؤولية وضع حلول جدية لهذه المشكلة الانسانية ، وبهذه المناسبة كررت المرجعية تحذيرها وتأكيدهما من ان هذه العصابة الارهابية تستهدف محافظات العراق ومدنه جميعها وقومياته وأديانه ومذاهبه جميعها ، ولا يقف خطرها وإجرامها عند طائفة او قومية معينة ، فلا يتوهم بعضٌ انه سيكون بمنأى من اعتداءاتها وتجاوزاتها اذا لم تتعرض له اليوم فأنها تريد ان تقضم الجميع ولكن على مراحل^(٨٩) ورأت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ١ اب ٢٠١٤ بعد ان اقدمت عصابات داعش بهدم العديد من المساجد والمقامات والمراقد الدينية ومنها مسجد النبي يونس عليه السلام^(٩٠) ان هذه العصابات بعيدة كل البعد عن المعايير الانسانية والإسلامية ، وان هذه الممارسات المستنكرة تؤكد الحاجة الضرورية لتعاون المجتمع الدولي مع الحكومة العراقية لمواجهة هذه العصابات التي تشكل خطرا ليس على العراق فحسب والمنطقة فقط بل العالم اجمع^(٩١).

وجهت المرجعية ارشاداتها وتوصياتها الى الجهات المعنية في اعقاب الاخفاقات الامنية والعسكرية التي تسببت باستشهاد وجرح العشرات من افراد القوات الامنية الذين يقاتلون العصابات الارهابية ، وجاء بهذا الصدد أن خطر الارهاب والإرهابيين مما لا يجوز التهاون تجاهه ولا بد من رص الصفوف وتكاتف القوى الخيرة لغرض صد هذا الخطر ودفعه وتوفير كل الامكانيات المتاحة وتذليل العقبات من اجل تحقيق هذا الهدف ، واكد ممثل المرجعية ان المعركة تتطلب رباطة جأش وثبات قدم من افراد الجيش والقوات الامنية والحشد الشعبي والتحلي بروح

الشجاعة والصبر على مقاتلة المجرمين وعدم ترك المواقع مهما كانت الظروف بل القتال بقوة وبسالة في الدفاع عن العراق العزيز وعن العراقيين جميعاً بلا فرق بين قومياتهم وطوائفهم^(٩٢) وطالب ممثل المرجعية في الخطبة نفسها الضباط بشكل خاص ومن الاصناف والرتب جميعاً ان يكونوا ميدانيين يعيشون مع اخوتهم الجنود والمراتب معاناتهم ويحملون همومهم ويدافعون معهم ويعززون معنوياتهم موضحاً ان القائد كلما كان ميدانياً كان اقدر على اتخاذ القرار المناسب^(٩٣)، واكد ممثل المرجعية اهمية التفاعل مع المعلومة الدقيقة اذ قد يؤدي اهمالها الى مأس كبيرة مشدداً على ضرورة عدم التهاون مع كل من يثبت تقصيره مهما كان موقعه وبخاصة اذا كان هذا التقصير سبباً في شهادة بعض المقاتلين او جرحهم او غير ذلك من قبيل الاهمال في ايصال المؤن اللازمة لاستدامة القتال من مأكّل ومشرب وسلاح « فإن بعض المعلومات التي تصل الينا يومياً تؤكد وجود بعض - وان كان قليلاً - من الذين لم يتحملوا المسؤولية بشكل يتناسب مع جسامة ما نعيشه من واقع خطر وهذا بنفسه شيء خطير لا بد من معالجته»^(٩٤)

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية بمختلف صنوفها وتشكيلات المتطوعين تقدم التضحيات الغالية في مواجهة العصابات الاجرامية الداعشية، وهي بأمس الحاجة الى الدعم والإسناد من القيادات السياسية، كانت القيادات السياسية منشغلة في بغداد بمناقشات حامية فيما بينها لتشكيل الحكومة، في ظل هذه الاجواء عبرت المرجعية عن موقفها الحازم من هذه القضية المهمة لما لها من اثر حاسم وتأثير فاعل في الملف الامني لذا فقد اكدت ضرورة ان تحظى الحكومة الجديدة بقبول وطني واسع، وفي الوقت نفسه ناشدت المرشحين لتولي رئاسة الحكومة بلهجة شديدة غير معهودة تمثلت بما نصه: « نناشد كل المرشحين ان

يراقبوا الله تعالى وينظروا الى مصلحة الشعب العراقي المظلوم ، ويفسحوا المجال لمن يكون منهم هو الاكفأ والأقدر على جمع الكلمة ، والعمل مع القيادات السياسية لبقية المكونات في حل ازمات البلد المستعصية ، ان الاصرار على التثبيت بالموقع^(٩٥) مهما ترتب على ذلك من اثار سلبية على البلد خطأ فظيع يجب ان يتجنبه اي سياسي ، يشعر ولو بقدر ضئيل من المسؤولية امام شعبه»^(٩٦)

عدت المرجعية اتفاق الكتل السياسية بتكليف السيد حيدر العبادي^(٩٧) بتشكيل الحكومة والترحيب الاقليمي والدولي الذي حظي به ، فرصة ايجابية نادرة للعراق كي يستثمرها لفتح افاق جديدة تكون باكورة خير حل مشاكله كافة لاسيما السياسية والأمنية ، وبينت المرجعية للعهد الجديد أن الاحداث الخطيرة التي شهدتها العراق بعد انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ وأطاحت بمحافظات عراقية عزيزة بيد الارهاب كشفت عن خلل كبير في ادارة اهم المؤسسات التي تعنى بأمن العراق وشعبه ، زيادة على التدهور الكبير في الحياة السياسية العراقية بين ابناء الوطن الواحد من جهة وبين العراق ومحيطه العربي والإسلامي من جهة اخرى ، لذا فهذه الامور وغيرها التي حدثت في عهد الحكومة السابقة جعلت الحاجة ماسة الى تغيير المواقع والمناصب من وجهة نظر المرجعية ، وانها دعت الى تغيير آلية التعاطي مع ازمات العراق المستعصية واعتماد رؤية مختلفة عما جرى العمل به لإنقاذ البلاد من مخاطر الارهاب والحرب الطائفية والتقسيم ، وطالبت المرجعية ايضا الكتل السياسية بالتعاون مع رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة قوية وكفوءة تمتلك برنامجا واضحا لمعالجة الاخطاء السابقة وإحقاق الحقوق للشعب العراقي بجميع طوائفه ومكوناته ، اما مكافحة الفساد المالي والإداري فرأت المرجعية انه يجب ان يكون

احدى اولويات الحكومة لأنه يعيق اي تقدم حقيقي في ملفات الامن والخدمات والتنمية الاقتصادية^(٩٨).

وشددت المرجعية على ضرورة ان يتضمن البرنامج الحكومي على تغذية الروح الوطنية في المسؤول وتعزيزها بشكل عملي في مفاصل وامتدادات الدولة المختلفة والاهتمام بتهيئة ناشئة تحمل الحس الوطني وتجعله هو الجامع بين افراد الشعب مع غض النظر عن اي جهة انتماء اخرى طائفية او فتوية او عرقية وتعتقد المرجعية ان هذا الامر يمهد للقضاء على الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة اذ ان تقديم مصلحة البلد على المصلحة الشخصية تحتاج الى جهود تربوية من جهة والى تطبيقات عملية من جهة اخرى^(٩٩)

رحبت المرجعية في خطبة الجمعة بتاريخ ١٢ ايلول ٢٠١٤ بتشكيل الحكومة مع ما عليها من ملاحظات بحسب تعبير ممثل المرجعية وأضاف مطالباً الحكومة بأن تكون وفية للالتزامات التي قطعتها على نفسها في خدمة هذا الشعب الذي سيدرك التغيير من عدمه ، ولما كانت تشكيلة الحكومة ينقصها وزير الدفاع والداخلية لعدم اتفاق الكتل السياسية على اختيارهما فقد اكد ممثل المرجعية ضرورة اسراع الحكومة في اختيار الاشخاص الكفوئين لإشغال المواقع الامنية ولاسيما موقعي الدفاع والداخلية وان تكون مبنية على اسس علمية ومهنية وتعزيز الجوانب الاستخباراتية بما يوفر حياة امنة لجميع المواطنين ، هذا من جهة ومن جهة اخرى دعا ممثل المرجعية الحكومة لترميم التصدعات جميعها التي حصلت في السنوات الماضية بين الاطراف المختلفة وإحقاق حقوق المكونات جميعها ، وان ممثل المرجعية دعا حكومة اقليم كردستان الى تعضيد الحكومة الاتحادية وتلافي الاشكالات العالقة معها في عراق

متماسك قوي مذكرا الجميع بالمخاطر الكبرى التي تواجه العراق وتستدعي من الجميع الوقوف بوجهها^(١٠٠).

وعرضت المرجعية امام الحكومة الجديدة اسباب الفشل في الملف الامني وأبرزها هو ان بعض المفاصل العسكرية والأمنية لم تُبن بطريقة مهنية وعلمية خلال المدة السابقة بسبب الخلافات السياسية من جهة والقصور او التقصير من جهة اخرى فضلا عن تفشي الفساد الاداري والمالي في بعض مفاصل هذه المؤسسة الالهة التي أنفقت عليها موارد مالية هائلة بحسب تعبير ممثل المرجعية^(١٠١) الذي دعا المسؤولين المعنيين الى التحرك العاجل لتدارك السياسات الخاطئة للمرحلة المنصرمة وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا اذا تعاون القادة من مختلف الكتل السياسية في محاربة الفساد بصورة حقيقية بعيدا عن المحسوبيات وبشكل صارم وجريء ومن دون وجل من احد، ولا بد ان يبدأ ذلك على مستوى القيادات والمواقع الرفيعة لدى الكتل السياسية ومن يمثلهم في المواقع التشريعية والتنفيذية، وينبغي للقيادات العليا لجميع الكتل الذين بيدهم زمام الامور ان يشخصوا مواطن الفساد في كتلهم والمحسوبين عليهم^(١٠٢)، وأكدت المرجعية اهمية تطهير مؤسسات الدولة الامنية والمدنية من الفاسدين حتى وان كانوا في مواقع مهمة في هذه المؤسسات وعلى المسؤولين المعنيين ان لا تأخذهم في الحق لومة لائم خصوصا بعدما اتضح للجميع ان اغلب المآسي التي يمر بها العراق انما تعود في سببها الى استشراف الفساد بصورة كبيرة^(١٠٣).

وعبرت المرجعية عن اعتقادها بان الموضوعية تقتضي بان يتسنى المواقع العسكرية المختلفة من يكون مهنيا وطنيا مخلصا شجاعا لا يتأثر في اداء واجبه بالمؤثرات الشخصية او المادية^(١٠٤)، وان التغيير الذي قد يحصل في المؤسسات

العسكرية والأمنية المختلفة من اجل تحسين الاداء وتطويره والنهوض بالواقع الامني والعسكري هو من الامور الصحيحة وينبغي مراعاة الدقة فيه وحصره بالمعايير العلمية والمهنية والوطنية سواء في الاشخاص الذين يراد استبدالهم او الاشخاص الذين يراد لهم ان يشغلوا مواقع مهمة^(١٠٥).

كانت المرجعية قد دعت الى موقف دولي موحد من الفكر الارهابي المتطرف منذ مدة مبكرة من عام ٢٠١٤ وبالتحديد في خطبة ١٧ كانون الثاني من ذلك العام اذ حذرت من خطورة المجاميع الارهابية التي تعتمد الفكر المتطرف منهجا لها على العالم اجمع^(١٠٦) لذا ففي الوقت الذي جرى فيه قيام الولايات المتحدة الامريكية بحشد الجهود الدولية لمحاربة داعش^(١٠٧) اكدت المرجعية في خطبة ١٩ ايلول ٢٠١٤ جملة امور مهمة في هذا الموضوع ابرزها قضية سيادة القرار العراقي لذا فقد نبهت القيادات السياسية في البلد على ان يكونوا على مستوى من اليقظة والحذر والوعي «لئلا تُجْعَل المساعدة الخارجية لمحاربة داعش مدخلا للمساس باستقلالية القرار السياسي والعسكري للقادة العراقيين ، وان لا يتخذ التنسيق والتعاون مع الجهد الدولي في هذا المجال ذريعة لهيمنة القرار الاجنبي على مجريات الاحداث في العراق ، ولا سيما المجريات العسكرية الميدانية ، فان العراق وان كان بحاجة الى مساعدة الاشقاء والأصدقاء في محاربة ما يواجهه من الارهاب الاسود ، فان الحفاظ على سيادته واستقلالية قراره يحظيان بأهمية بالغة ، فلا بد من رعاية ذلك في كل الاحوال»^(١٠٨) وفي الموضوع نفسه عبرت المرجعية عن خشيتها من مصادرة الجهود والتضحيات العراقية في محاربة داعش وأشارت الى ان الحاجة الى التعاون الدولي لمحاربة داعش لا تعني عدم قدرة ابناء الشعب العراقي وقواته المسلحة على المواجهة مع التنظيم الارهابي ، فقد اثبتت الشهور الماضية بعد صدور نداء المرجعية الدينية

العليا بوجوب الدفاع عن العراق ومقدساته وما اعقبه من الاستجابة الواسعة للمواطنين وما حصل من تقدم ميداني على الارض اثبتت قدرة العراقيين على الوقوف بوجه التنظيم الارهابي ودحره ، ومن هذا المنطلق اكد ممثل المرجعية ان ابناء القوات المسلحة العراقية ومن التحق بهم من المتطوعين هم الاساس في حماية البلد من شر الارهابيين وان اي جهد اخر لا يكون الا عاملا مساعدا لهم يعجل في تحقيق النصر^(١٠٩)

وعلى صعيد متصل يبين ممثل المرجعية افضل السبل الكفيلة لمعالجة ظاهرة الارهاب من جذورها فبالرغم من اهمية الجهود العسكرية في الحد من ظاهرة الارهاب الا انه ليس كافيا وحده في القضاء عليها بل لابد من معالجة الجذور الاساسية لنشوء هذه الظاهرة واستفحائها في عدة دول مع امكانية امتدادها الى دول اخرى حتى المتقدمة في امكانياتها العسكرية والأمنية ، لذا فقد دعا ممثل المرجعية الدول المهتمة بمحاربة الارهاب فعلا الى الاهتمام بمعالجة المناشئ الفكرية والثقافية لهذه الظاهرة الخطيرة ، فضلا عن ضرورة قصر يد المتطرفين عما يمتلكونه من وسائل اعلامية عالمية وتجنيف منابع الاموال الطائلة التي تدعم الانشطة الارهابية ، فهذه الامور تمثل من وجهة نظر المرجعية اسبابا مهمة يجب معالجتها حتى يمكن ايقاف هذه الظاهرة وتأثيراتها الخطيرة على دول العالم^(١١٠)

يتضح مما تقدم موقف المرجعية الواضح والمبدئي من الجهود الدولية في مكافحة الارهاب فهي مع تأكيدها الحاجة الى تضافر الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الارهاب التي تستهدف العالم اجمع وحاجة العراق الى مساعدة اشقائه واصدقائه في هذا المجال الا انها شددت على ان يكون الدور الاساس في مواجهة الارهاب في العراق بيد القوات العراقية ، وأكدت اهمية استقلال العراق وسيادته ولذلك

حذرت من ان تُجْعَل المساعدة الخارجية لمحاربة داعش مدخلا للمساس باستقلالية القرار السياسي والعسكري للقادة العراقيين ، وان لا يتخذ التنسيق والتعاون مع الجهد الدولي في هذا المجال ذريعة لهيمنة القرار الاجنبي على مجريات الاحداث في العراق ، وانها نبهت الدول المعنية بمحاربة الارهاب الى خطر المنابع الفكرية لهذه التنظيمات الارهابية واهمية تجفيف مصادر الاموال الطائلة التي تحصل عليها .

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التحليلية في خطب الجمعة السياسية يمكن القول بموضوعية تامة ان المرجعية شكلت صمام الامان لوحدة العراق وتماسك نسيجه الاجتماعي ، لذا فان دورها في الدفاع عن وحدة العراق وسلامة شعبه والمطالبة بحقوقه الدستورية شكل اولوية وثابتاً محورياً وأساسياً لجميع الخطب السياسية التي القاها ممثلا المرجعية في كربلاء من على منبر الجمعة ، وقد اتضح من البحث في ثنايا خطب الجمعة جملة امور اساسية اكدتها المرجعية يمكن اجمالها على النحو الاتي :

اولا : الدفاع عن وحدة العراق وسيادته وسلامة شعبه وتماسك نسيجه الاجتماعي كان الهدف الاساس من اعلان فتوى الدفاع المقدس في ١٣ حزيران ٢٠١٤ .

ثانيا : لم يرد في خطب المرجعية اي دعوة ذات منطلق طائفي ، وان المرجعية الدينية قد برهنت في السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة انها بعيدة كل البعد عن اي ممارسة طائفية ، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن اهل السنة : « لا تقولوا اخواننا بل قولوا انفسنا » ، وانها عبرت في مناسبات كثيرة عن وقوفها ودفاعها عن المسيحيين والايديين والشبك والتركمان والصابئة وعن كل مكونات الشعب العراقي الاخرى من دون استثناء .

ثالثا : ان دعوة المرجعية الدينية للتطوع انما كانت للانخراط في القوات الامنية الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مسلحة خارج اطار القانون ، لذا فان موقف المرجعية المبدي والواضح يتمثل بضرورة حصر السلاح بيد الدولة .

رابعا : طالبت المرجعية الجهات الحكومية بتحمل مسؤوليتها تجاه المتطوعين الذين هبوا للدفاع عن البلد ، وأن توفر لهم ما يحتاجونه من خلال القنوات القانونية

الرسمية وعدم بخس حق كل من قاتل ويقا تل في سبيل الدفاع عن البلد .

خامسا : اكدت المرجعية ضرورة الزام المقاتلين في القوات المسلحة ومن التحق بهم من المتطوعين برعاية حقوق المواطنين جميعا وعدم التجاوز على اي مواطن بريء مهما كان انتهاؤه المذهبي او العرقي ، وايا كان موقفه السياسي .

سادسا : وقفت المرجعية الى جانب المواطنين النازحين والمهجرين من ديارهم بسبب سيطرة الارهابيين على مناطقهم ودعت الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية والخيرين من ابناء الشعب العراقي ان يهبوا النجدة اخوانهم من النازحين والمهجرين وبذل ما امكن من ملابس ومأكل ومسكن لتوفير الحد الادنى من احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم .

سابعا : استشرفت المرجعية خطر المجاميع الارهابية المتطرفة التي تعتمد الفكر الارهابي المتطرف منذ مدة مبكرة من عام ٢٠١٤ ودعت الى موقف دولي موحد منها وحذرت من خطرهما الذي لا ينحصر في العراق فحسب بل يهدد العالم اجمع .

ثامنا : دعت المرجعية مرارا وتكرارا الاطراف السياسية جميعها ولاسيما القيادات السياسية الابتعاد عن اي خطاب متشدد يؤدي الى مزيد من التأزم والتشنج ويساهم في دعم المخططات التقسيمية في العراق .

تاسعا : اكدت المرجعية اهمية بناء مؤسسات الدولة المدنية والامنية بطريقة مهنية وعلمية بعيدا عن المحاصصة والتوافقات السياسية التي اثرت سلبا في تلك المؤسسات وتسببت بالكارثة التي مر بها العراق .

عاشرا : شددت المرجعية على محاربة ظاهرة تفشي الفساد الاداري والمالي في بعض

مفاصل الدولة التي تسببت بهدر موارد مالية هائلة .

احدى عشر : دعت المرجعية الى تغيير آلية التعاطي مع ازمت العراق المستعصية واستخدام اسلوب الحوار الهادئ والبناء من اجل الوصول الى حلول منطقية مقبولة تحظى بإجماع وطني .

اثنا عشر : دعت المرجعية الى اصلاح علاقات العراق مع محيطه العربي والإسلامي واعتماد رؤية مختلفة عما جرى العمل به في السابق لإنقاذ البلاد من مخاطر الارهاب والحرب الطائفية والتقسيم .

هوامش البحث :

١ - السيد علي الحسيني السيستاني : (١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ -) فقيه متضلع ، اصولي بارع ، رجالي ماهر ، متعدد الثقافات ، ولد ونشأ في مدينة مشهد في اسرة علمية معروفة كان لها دور مؤثر في بناء شخصيته فضلا عن سمات اخرى جبل عليها منذ صغره شكلت عوامل نبوغه وتفوقه في مجال الزعامة والعلم والعرفان : منها رغبته الشديدة في مطالعة الكتب وميله الى المسالمة فهو يكره العنف والاختلاف كراهية شديدة ، استكمل مستلزمات نبوغه العلمي بالتوجه الى الحواضر العلمية الكبيرة فقصده مدينة قم سنة ١٣٦٨ لاكمال دراسته في حوزتها العلمية فقد تتلمذ على كبار علمائها ، ثم شد الرحال في عام ١٣٧١ هـ الى مدينة النجف الاشرف وحصل فيها وهو في الحادية والثلاثين من عمره على شهادة الاجتهاد المطلق من استاذيه السيد الخوئي والشيخ الحلي ، عرف عنه البصيرة وبعد النظر والقدرة على قراءة الواقع واستشراف الاحداث المستقبل ودراستها بروية وتأمل وتشهد له بذلك مواقف المهمة والحاسمة من الاحداث التي شهدها العراق طيلة المدة من ٢٠٠٣ وحتى اليوم . ينظر : السيد منير الحجاز ، معالم المرجعية الرشيدة ، ط١ ، شبكة المنير ، ٢٠١٣ ، ص ٥٥-٧٨ ؛ شبكة الانترنت : موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني، السيرة الذاتية : <https://www.sistani.org/arabic/data>

٢ - تشير احصائيات وزارة التخطيط ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى ٢٢,٥% في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بسبب موجة الارهاب التي تعرضت له محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، الانبار ومناطق من كركوك وديالى وبابل) ويعاني العراق بظالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل وبين الخريجين الجامعيين، ويعتقد العديد من الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية لهؤلاء الشباب لا تعبر بالضرورة عن الواقع الموجود فعلاً، كما تعاني البلاد، أزمة خانقة في السكن نظراً لتزايد عدد سكانه، قياساً بعدد المجمعات السكنية . ينظر: وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر

- في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٨ ، ص ٣ .
- ٣ - خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤ ، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦) ، خطبة ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٢٩ .
- ٤ - المصدر نفسه ، خطبة ١٠ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٢٩ .
- ٥ - المصدر نفسه ، خطبة ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٤٤ .
- ٦ - المصدر نفسه ، ص ٤٥ .
- ٧ - المصدر نفسه ، ص ٤٥-٤٦ .
- ٨ - المصدر نفسه ، خطبة ٤ نيسان ٢٠١٤ ، ص ١٨٣-١٨٤ ؛ المصدر نفسه ، خطبة ١١ نيسان ٢٠١٤ ، ص ١٩٥-١٩٧ .
- ٩ - المصدر نفسه ، خطبة ٩ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٥١ .
- ١٠ - المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .
- ١١ - التعليم هو اللبنة الاساسية لبناء المجتمعات وهو حق اساسي من حقوق الانسان وليس امتيازاً مقصوراً على حفنة من الناس ، وهو بوابة اكتساب المهارات والقيم الضرورية لتحقيق تلك التطلعات ، وقد حثت الشريعة الاسلامية على التعليم ويظهر ذلك من خلال القران الكريم والاحاديث النبوية الشريفة وسيرة ائمة اهل البيت عليهم السلام . لمزيد من التفاصيل حول اهمية التعليم ينظر : مرتضى مطهري ، التعليم والتربية في الاسلام ، ترجمة : احمد القبانجي ، قم : قلم مكنون ، ١٣٨٥ هـ ش .

١٢ - خطب الجمعة .. ، خطبة ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٥٥ .

١٣ - الشيخ عبد المهدي الكربلائي: هو الشيخ عبد المهدي عبد الأمير جدوع السلامي الكربلائي ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة من ٢٠٠٣/٤/٩م الموافق ٧ صفر ١٤٢٤هـ واستمر الحال كذلك لغاية تشكيل اللجنة العليا في ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ حيث صدرت قبل تلك الفترة في ١٢ ربيع الأول ١٤٢٤هـ فتاوى من المرجعيات الدينية في النجف الأشرف ترجع الولاية الشرعية للعتبات المقدسة إلى الحاكم الشرعي، فكان الشيخ الكربلائي يشرف على العتبتين المقدستين وتنفيذ تعليماته الإدارية من خلال لجنة إدارية شكلها في كلٍ منهما . ينظر : شبكة الانترنت : مقال منشور بعنوان : سدنة العتبة العباسية المقدسة على الموقع الالكتروني لمركز تراث كربلاء التابع للعتبة العباسية المقدسة ، <http://mk.iq/view.php>

١٤ - خطب الجمعة ... ، خطبة يوم ٢١ شباط ٢٠١٤ ، ص ١٠٥-١٠٦ .

١٥ - المصدر نفسه ، خطبة ٢ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٣٧-٢٣٨ .

١٦ - السيد احمد الصافي : هو احمد بن جواد بن نور الموسوي ولد في ١٩٦٣ بقضاء الهندية (طويريج) في كربلاء، درس الدراستين الرسمية والحوزوية، حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد ، وواصل الدراسة الحوزوية في النجف الاشرف الى جانب اشرافه على سدانة العتبة العباسية المشرفة في كربلاء . ينظر : محمد صادق الكرباسي ، دائرة المعارف الحسينية معجم المقالات الحسينية ، ج ٤ ، لندن ، المركز الحسيني للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢٢ .

١٧ - واجه الاطباء في العراق مستويات مختلفة من التهديد في السنوات الماضية نظرا لانتشار الفساد وضعف الاستقرار الامني بسبب وجود المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون والجماعات الارهابية والدعاوى والمطالبات العشائرية التي تحمل الطبيب المعالج احيانا

المسؤولية اذا ما توفي احد افرادها ، والتي نتج عنها مغادرة اعداد كبيرة من الاطباء الى خارج العراق فقد بلغ عددهم بحسب تقديرات معهد بروكينغز (٢٠٠٠٠) من اصل (٣٤٠٠٠) طبيب عراقي غادروا العراق مما ادى الى ضعف نظام الرعاية الصحية وبسبب ذلك اعلنت وزارة الصحة العراقية في عام ٢٠١٤ حاجة العراق الى (٦٥٠٠٠) من العاملين في مجال الصحة بما في ذلك الاطباء والصيدالة والممرضين . ينظر : الاطباء في الشدة انتهاكات منهجية للحياة الطبية ، بيروت : المركز الاوربي لحقوق الانسان ، ٢٠١٦ ، ص ١٠ .

١٨ - خطب الجمعة ... ، خطبة يوم ١٤ شباط ٢٠١٤ ، ص ٩١-٩٢ .

١٩ - المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

٢٠ - هامش عن سوء الاوضاع العامة في البلاد قبل سقوط الموصل

٢١ - المصدر نفسه ، خطبة ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٦٧ .

٢٢ - المصدر نفسه .

٢٣ - خطبة ، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٥٤ .

٢٤ - المصدر نفسه .

٢٥ - المصدر نفسه .

٢٦ - للاطلاع على نص قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ وما تضمنته بعض موادها من امتيازات واستثناءات خاصة لأعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين ينظر: الوقائع العراقية (جريدة) ، السنة الخامسة والخمسون ، العدد (٤٣١٤) ، ١٠ / اذار ٢٠١٤ .

٢٧- خطب الجمعة، المصدر السابق، خطبة يوم ٧ شباط ٢٠١٤، ص ٧٩-٨٠.

٢٨- المصدر نفسه، ص ٨١.

٢٩- المصدر نفسه، خطبة ٢٨ شباط ٢٠١٤، ص ١١٨.

٣٠- المصدر نفسه، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤، ص ١٣١.

٣١- المصدر نفسه، ص ١٣٢.

٣٢- المصدر نفسه، ص ١٣٢-١٣٣.

٣٣- المصدر نفسه، ص ١٣٣.

٣٤- المصدر نفسه، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤، ص ١٣٢-١٣٣.

٣٥- المصدر نفسه، خطبة ٧ اذار ٢٠١٤، ص ١٣٤.

٣٦- المصدر نفسه، خطبة ١٤ اذار ٢٠١٤، ص ١٤٥-١٤٦.

٣٧- المصدر نفسه، ص ١٤٦.

٣٨- المصدر نفسه، خطبة ٢١ اذار ٢٠١٤، ص ١٥٩.

٣٩- المصدر نفسه، خطبة ٢٨ اذار ٢٠١٤، ص ١٦٩.

٤٠- المصدر نفسه، ص ١٦٩-١٧٠.

٤١- المصدر نفسه، خطبة ٤ نيسان ٢٠١٤، ص ١٨٤.

٤٢- المصدر نفسه، خطبة ١٨ نيسان ٢٠١٤، ص ٢٠٩-٢١٠.

- ٤٣- المصدر نفسه ، خطبة ٢٥ نيسان ٢٠١٤ ، ص ٢٢٣-٢٢٤ .
- ٤٤- المصدر نفسه ، خطبة ٢ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٣٧-٢٣٨ .
- ٤٥- المصدر نفسه ، خطبة ٩ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٥٠-٢٥٢ .
- ٤٦- المصدر نفسه ، خطبة ٩ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٥٠-٢٥٢ .
- ٤٧- المصدر نفسه ، خطبة ١٦ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٦٤ .
- ٤٨- المصدر نفسه ، خطبة ٦ حزيران ٢٠١٤ ، ص ٣٠٨ .
- ٤٩- المصدر نفسه ، خطبة ٣٠ ايار ٢٠١٤ ، ص ٢٨٩ .
- ٥٠- المصدر نفسه ، خطبة ٣ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ١٧ .
- ٥١- المصدر نفسه ، خطبة ١٠ كانون الثاني ، ص ٣٠ .
- ٥٢- المصدر نفسه ، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤ ، ص ٤٤ .
- ٥٣- المصدر نفسه ، خطبة ١٣ حزيران ٢٠١٤ ، ص ٣١٩ .
- ٥٤- المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ .
- ٥٥- المصدر نفسه ، ص ٣١٩-٣٢٠ .
- ٥٦- المصدر نفسه ، ص ٣٢٠-٣٢١ .
- ٥٧- المصدر نفسه ، ص ٣٢١ .
- ٥٨- المصدر نفسه .

٥٩- المصدر نفسه ، خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٢٩.

٦٠- المصدر نفسه ، ص ٣٢٩ ؛ ، ما اشبه الممارسات الاجرامية للتنظيم الارهابي المعروف بداعش بحق الابرياء في ايامنا هذه بممارسات الوهابية العدوانية الاجرامية بالأمس ، وكلها تدل دلالة واضحة على وحدة الفكر الذي انتج هذا السلوك العدواني تجاه الاخر المختلف معهم ، وخلف جرائم يندى لها جبين الانسانية فما قامت به داعش من جرائم يشبه كثيرا فظائع الوهابية بحق المسلمين في كثير من المناطق التي تسلطوا عليها بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، قصة استيلاء الوهابية على الطائف التي كانت على المسلمين أعظم غصة ، وكان حصول هذا الشر بحسب تعبير الشيخ احمد زيني دحلان في ذي القعدة سنة ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م ، فقد صور مشاهد العنف الوهابي بحق المسلمين بما نصه : ((ولما دخلوا الطائف قتلوا الناس قتلا عاما واستوعبوا الكبير والصغير والمأمور والامير والشريف والوضيع وصاروا يذبحون على صدر الام الطفل الرضيع وصاروا يصعدون البيوت يخرجون من توارى فيها فيقتلونهم ووجدوا جماعة يتدارسون القرآن فقتلواهم عن آخرهم حتى أبادوا من في البيوت جميعا ثم خرجوا الى الحوانيت والمساجد وقتلوا من فيها ويقتلون الرجل في المسجد وهو راعع أو ساجد حتى أفنوا هؤلاء المخلوقات...)). ينظر: الشيخ احمد زيني دحلان ، خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام ، (استانبول : مكتبة الحقيقة ، ٢٠٠٢) ، ص ٦٧.

٦١- خطب الجمعة ... ، خطبة ٢٠ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٢٩.

٦٢- المصدر نفسه .

٦٣- المقصود رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي عبر عن دعمه لقيام دولة كردية ، وقال نتنياهو في معهد "أياناساس" البحثي التابع لجامعة تل أبيب إن هناك

انهارا في العراق وغيره من مناطق الشرق الأوسط التي ترزح تحت صراعات بين السنة والشيعية وعلينا أن نؤيد الجهود الدولية لدعم التطلعات الكردية من أجل الاستقلال. ينظر: شبكة الانترنت : <http://www.aljazeera.net/news/international> / 29/6/2014

٦٤ - خطب الجمعة ...، خطبة ٢٧ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٤١.

٦٥ - المصدر نفسه .

٦٦ - المصدر نفسه .

٦٧ - المصدر نفسه، المجلد العاشر، الجزء الثاني، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤، ص ١٨.

٦٨ - المصدر نفسه، المجلد العاشر، الجزء الثاني، خطبة الجمعة ٨ اب ٢٠١٤، ص ٧٤؛ كررت المرجعية الاشارة الى هذا الموضوع في خطبة ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

٦٩ - خطب الجمعة، المجلد العاشر، الجزء الثاني، خطبة الجمعة ١١ تموز ٢٠١٤، ص ٢٩؛ واكدت المرجعية على هذا الموضوع في خطبة اخرى. ينظر: المصدر نفسه، خطبة ١٠ تشرين الاول ٢٠١٤، ص ١٧٠.

٧٠ - المصدر نفسه، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤، ص ٣٠.

٧١ - المصدر نفسه، خطبة الجمعة ٢٠ حزيران ٢٠١٤، ص ٣٣٠.

٧٢ - المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

٧٣ - المصدر نفسه، المجلد العاشر، الجزء الثاني، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤، ص ١٨.

- ٧٤- المصدر نفسه ، ، خطبة الجمعة ١١ تموز ٢٠١٤ ، ص ٣٠.
- ٧٥- خطب الجمعة ، المصدر السابق ، المجلد العاشر ، ج ٢ ، خطبة الجمعة ١٥ اب ٢٠١٤ ، ص ٨٣-٨٤.
- ٧٦- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٣١ تشرين الاول ٢٠١٤ ، ص ٢٠٦.
- ٧٧- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١ اب ٢٠١٤ ، ص ٦٤ ؛ عادت المرجعية لتؤكد على المقاتلين بتجنب اي تصرف مناف لاداء مهمة الدفاع المقدس كالاعتداء على اي مواطن مسلم . ينظر: المصدر نفسه ، خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤ ، ص ١٦٠.
- ٧٨- خطبة الجمعة ٢٦ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٤٦ ؛ واكدت المرجعية في خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤ الموضوع نفسه بتنظيم عملية التطوع و صرف الرواتب المقررة للمتطوعين . ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٥٩.
- ٧٩- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٧ تشرين الاول ٢٠١٤ ، ص ١٨٣.
- ٨٠- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٢ كانون الاول ٢٠١٤ ، ص ٢٩٣.
- ٨١- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٥ كانون الاول ٢٠١٤ ، ص ٢٧٩.
- ٨٢- المصدر نفسه ، ص ٢٢٤-٢٢٥.
- ٨٣- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٦ كانون الاول ٢٠١٤ ، ص ٣١٧.
- ٨٤- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٤ ، ص ١٩٦.
- ٨٥- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٤ كانون الاول ٢٠١٤ ، ص ٣١٩.

- ٨٦- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٣١ تشرين الاول ٢٠١٤ ، ص ٢٠٦ .
- ٨٧- المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الاول ، خطبة الجمعة ٢٧ حزيران ٢٠١٤ ، ص ٣٤٢ ؛
المصدر نفسه ، ج ٢ ، خطبة الجمعة ٤ تموز ٢٠١٤ ، ص ١٨ ؛ المصدر نفسه ، خطبة
الجمعة ١٨ تموز ٢٠١٤ ، ص ٣٩-٤٠ . ؛ المصدر نفسه ، خطبة ١٧ تشرين الاول
٢٠١٤ ، ص ١٨٤ .
- ٨٨- المصدر نفسه ،المجلد العاشر ، الجزء الثاني ، خطبة الجمعة ٢٥ تموز ٢٠١٤ ، ص ٥٠ .
- ٨٩- المصدر نفسه ، ص ٧١ ؛ المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٩ اب ٢٠١٤ ، ص ١٠٣ .
- ٩٠- هامش تعريفى عن تهديم مسجد النبي يونس .
- ٩١- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١ اب ٢٠١٤ ، ص ٦٤
- ٩٢- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٦ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٤٥ .
- ٩٣- اكدت المرجعية هذا الامر مرة اخرى في خطبة ١٠ تشرين الاول ٢٠١٤ . ينظر : المصدر نفسه
، ص ١٦٩ .
- ٩٤- خطبة الجمعة ، ٢٦ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٤٦ .
- ٩٥- من الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي كان قد تمسك بترشحه لرئاسة
الوزراء لولاية ثالثة باعتباره مرشح الكتلة البرلمانية الاكبر (اتتلاف دولة القانون) ،
اذ بلغ عدد مقاعده داخل البرلمان ٩٥ مقعدا، الا ان اغلب الكتل السياسية رفضت
ترشحه وطالبت باستبداله بشخصية اخرى مقابل اصرار دولة القانون على مرشحه
المالكي الامر الذي كاد يدخل البلاد في ازمة سياسية خانقة ، ولم يحسم هذا الجدل الا
في يوم ١١ اب ٢٠١٤ اذ كلف رئيس الجمهورية فؤاد معصوم بشكل رسمي مرشح

التحالف الوطني لرئاسة الوزراء حيدر العبادي بتشكيل الحكومة المقبلة. وجاء في المرسوم الموقع بتاريخ ١١ / ٨ / ٢٠١٤ وحمل الرقم (١٥٢) استنادا الى احكام المادتين (أولا وثانيا) من المادة (٧٦) والبند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور، اذ يكلف حيدر العبادي مرشح التحالف الوطني العراقي "من ائتلاف دولة القانون" بتشكيل مجلس الوزراء ويتولى تسمية أعضاء وزارته خلال مدة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ صدور هذا المرسوم . ينظر : الصباح (جريدة) ، بغداد ، العدد (٧٥٧٤٩) ، ١٢ اب ٢٠١٤

٩٦ - خطبة الجمعة ...، خطبة الجمعة ٨ اب ٢٠١٤ ، ص ٧٤.

٩٧ - حيدر العبادي : ولد عام ١٩٥٢ في بغداد وفيها تدرج بالدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية حتى نال شهادة البكالوريوس من الجامعة التكنولوجية قسم الهندسة الكهربائية ببغداد عام ١٩٧٥ ، ثم هاجر من العراق لإكمال دراسته في بريطانيا، وحصل على شهادة الماجستير عام ١٩٧٧، ثم الدكتوراه عام ١٩٨٠، من جامعة مانشستر البريطانية، في تخصص الهندسة الكهربائية، وبقي في لندن منذ ذلك الحين، حتى عام ٢٠٠٣، الذي عاد فيه إلى العراق ، وهو من اعضاء حزب الدعوة البارزين ، تقلد مناصب وزارية ونيابية توجهها برئاسة وزراء العراق منذ عام ٢٠١٤ حتى الان . ينظر : شبكة الانترنت ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لهيئة الاذاعة البريطانية بعنوان : من هو حيدر العبادي المكلف برئاسة الوزراء في العراق ؟، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast>

٩٨ - خطبة الجمعة ... ، خطبة الجمعة ٢٢ اب ٢٠١٤ ، ص ٩٣-٩٤.

٩٩ - المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٥ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١١٦ .

١٠٠ - المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٢ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٢٦؛ فيما يخص تعيين وزير

الداخلية والدفاع ينظر ايضا : المصدر نفسه ، خطبة ٣ تشرين الاول ٢٠١٤، ص ١٦٢.

١٠١- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٢٢٤.

١٠٢- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٢٣٨.

١٠٣- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٢٨١٧ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٢٦٥.

١٠٤- المصدر نفسه ، ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٠٥- المصدر نفسه ، خطبة الجمعة ٥ كانون الاول ٢٠١٤، ص ٢٨٠.

١٠٦- اشرنا الى هذا الموضوع في ص ١٤ من هذا البحث .

١٠٧- شكلت الولايات المتحدة الاميركية تحالفاً دولياً بقيادتها ، يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم داعش ، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين. صافرة انطلاق الغارات الأميركية جاءت يوم ٧ آب ٢٠١٤ ، بعد كلمة الرئيس الأميركي باراك أوباما لشعبه، قال فيها إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين، أفنعتنا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق. والدول التي تشكل منها هذا التحالف هي : أميركا، بريطانيا، المغرب، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا (تدريب قوات)، هولندا ونيوزيلندا (استطلاع، دعم لوجستي، تدريب القوات)، النرويج (استطلاع)، إسبانيا تركيا والبرتغال (تدريب قوات) قطر الأردن البحرين السعودية الإمارات. ينظر : <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

١٠٨ - خطب الجمعة ...، المصدر السابق ، خطبة الجمعة ١٩ ايلول ٢٠١٤ ، ص ١٣٥ .

١٠٩ - المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

١١٠ - المصدر نفسه .

مصادر البحث :

٣- محمد صادق الكرباسي ، دائرة المعارف الحسينية معجم المقالات الحسينية ، ج٤، لندن ، المركز الحسيني للدراسات، ٢٠١٥.

٤- مرتضى مطهري ، التعليم والتربية في الاسلام ، ترجمة : احمد القبانجي ، قم : قلم مكنون ، ١٣٨٥ هـ.ش.

٥- السيد منير الخباز ، معالم المرجعية الرشيدة ، ط١، د.م، شبكة المنير، ٢٠١٣.

٦- وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٨.

اولا : خطب الجمعة لعام ٢٠١٤ ومجموعها (٥٢) خطبة منشورة في:

١- خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤ ، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦).

٢- خطب الجمعة توثيق وتحقيق ، المجلد العاشر الجزء الثاني لسنة ٢٠١٤ ، (العتبة العباسية المقدسة : مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات ، ٢٠١٦).

ثانيا : الكتب الاخرى :

ثالثا : الصحف :

١- جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، السنة الخامسة والخمسون ، العدد (٤٣١٤) ، ١٠/ اذار ٢٠١٤.

٢- جريدة الصباح العراقية ، بغداد ، العدد (٧٥٧٤٩) ، ١٢ اب ٢٠١٤.

١- الشيخ احمد زيني دحلان ، خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام ، (استانبول : مكتبة الحقيقة ، ٢٠٠٢) ، ص٦٧.

٢- الاطباء في الشدة : انتهاكات منهجية للحيادة الطبية ، بيروت : المركز الاوربي لحقوق الانسان ، ٢٠١٦.

رابعا : مواقع الانترنت :

١- موقع الجزيرة نت : www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

٢- موقع مركز تراث كربلاء // <http://mk.iq/view.php>

mk.iq/view.php

٣- موقع هيئة الاذاعة البريطانية

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast>

٤- موقع مكتب سماحة المرجع

الديني الاعلى السيد على الحسيني

السيستاني ، السيرة الذاتية ،

<https://www.sistani.org/arabic/data>

[org/arabic/data](https://www.sistani.org/arabic/data)

